الحركات الإسلامية في الدول العربية

خليل علي حيدر



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

The Emirates Center for Strategic Studies and Research

سلسلة محاضرات الإمارات

23

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «سلسلة محاضرات الإمارات» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة، التي عقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، والتي يدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء، بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة، ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإثراء البنّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ والمهتم، أينما كان.

سلسلة محاضرات الإمارات

ـ 23 ـ

الحركات الإسلامية في الدول العربية

خليل علي حيدر

تصدر عن



محتوى المحاضرة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

ألقيت هـذه المحاضرة يوم الأحد الموافق 18 كانون الثاني / يناير 1998

الطبعة الأولى 1998

توجه المراسلات إلى رئيسة التحرير على العنوان التالي :
سلسلة محاضرات الإمارات - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص . ب : 4567
أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 722776 - 9712 +
فاكس : 769944 - 9712 +

e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
http://www.ecssr.ac.ae

الحركات الإسلامية
في الدول العربية

مقدمة

من الصعوبة الحديث بشكل تفصيلي وفي محاضرة واحدة عن الحركات الإسلامية في الدول العربية، إذ إن هذا الموضوع من الاتساع والتشعب بحيث لا يمكن إيفاؤه حقه إلا من خلال العديد من الأبحاث والدراسات. ومن حسن الحظ أن هناك الكثير من الكتب والدراسات التي باتت متوافرة في المكتبة العربية، مما يعفينا من تكرار بعض المعلومات، والاكتفاء بتقديم عرض عام للحركة الإسلامية المعاصرة بشكل مختصر ومركَّز، قد يبدو متجاوزاً لبعض التفاصيل التي يعتقد البعض أنها في غاية الأهمية، وهذا ما لا نختلف فيه مع أحد، ولكننا نحاول اختصار تجربة ما يقارب سبعين عاماً - منذ ظهور حركة الإخوان المسلمين، وعلى امتداد نحو عشرين دولة عربية - في محاضرة تهدف أساساً لأن تكون مدخلاً عاماً لفهم الجماعات الإسلامية ومشكلاتها، لا استعراضاً مفصلاً لكل دقائق تاريخها.

سأتناول في بداية حديثي ظهور حركة الإخوان المسلمين في مصر وتطورها حتى نكسة حزيران/ يونيو 1967 ووفاة الرئيس جمال عبدالناصر عام 1970، ثم أتناول تنامي الحركات الإسلامية المصرية المختلفة في عهد الرئيس أنور السادات.

أنتقلُ بعد ذلك إلى الحركات الإسلامية خارج مصر، مع مقدمة موجزة عن الجماعة الإسلامية الباكستانية ومؤسسها أبي الأعلى المودودي بسبب تأثيرها المعروف في الحركة الإسلامية في العالم العربي، وأستعرض من ثم نشاط الإسلاميين في سوريا ولبنان والأردن وفلسطين وليبيا ودول المغرب العربي والسودان.

الحركات الإسلامية
في الدول العربية

ونتحدث بصورة عامة عن حزب التحرير وجماعات الصوفيين والجماعة السلفية والأحزاب الشيعية، ونختتم هذه القراءة التاريخية بالعودة إلى مصر، لاستكمال الحديث عن نشاط الإسلاميين في عهد الرئيس حسني مبارك.

ونسعى إلى دراسة تأثير هذه الحركات في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في العالم العربي، مع استعراض بعض محاولات النقد الذاتي للظاهرة في كتب وخطابات الإسلاميين، وما يتم استنتاجه منها. وتنتهي المحاضرة بعرض سريع عن الحركة الإسلامية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واليمن والعراق، وإشارة ختامية إلى مخاطر هذه الحركات، وبخاصة إذا لم تلجأ المجتمعات العربية عموماً إلى إرساء أسس التفاهم بين التيارات المختلفة في إطار ديمقراطي سليم.

إن الهدف الأساسي لهذه المحاضرة هو تقديم عرض سريع وشامل لأهم المعلومات والاتجاهات والانتقادات المتعلقة بالحركات الإسلامية العربية. وليست هذه كما ذكرنا بالمهمة اليسيرة وسط هذا الكم الهائل من الكتب والمقالات والجماعات والتطورات المتوالية؛ وعليه فإنني أبدي اعتذاري الشديد لكل من يلاحظ وجود بعض الثغرات والفجوات في النص، أو يلاحظ إعطائي اهتماماً أوسع لأحداث دولة دون أخرى، فهذه في النهاية رؤيتي الشخصية التي بذلت جهداً كبيراً لأن تكون موضوعية وموثقة، وقراءتي لتطور الأحداث التي أرجو أن يشاركني الآخرون فيها. غير أنني لا أدعي أبداً احتكار الحقيقة مهما كنت متوجساً من مخاطر هذه الأحزاب والجماعات على مستقبل العالم العربي، وما أرجوه حقاً أن تكون هذه المحاضرة إسهاماً متواضعاً في تطوير فهم أعمق للظاهرة وللأزمة التي

الحركات الإسلامية في الدول العربية

تعيشها مجتمعات ودول عربية عديدة، ودعوة لجميع التيارات السياسية العربية القومية والليبرالية واليسارية والإسلامية إلى التفاعل في إطار التعددية الديمقراطية.

1. نكسة حزيران/يونيو 1967

عندما تحطمت الطائرات الحربية العربية وهي جاثمة على أرض المطار يوم 5 حزيران/ يونيو 1967 فيما يُسمى بنكسة حزيران/ يونيو، تحطمت معها آمال وأحلام جيل بأكمله من العرب في مصر وبلاد الشام ودول الخليج، وتزعزعت الأسس التي بدت راسخة حتى ذلك التاريخ للتقدم والوحدة، وتسربت الشكوك القاتلة إلى كل صغيرة وكبيرة في القيم الاجتماعية والتوجهات السياسية بل والحياة الشخصية للكثيرين، ذلك أن "شمس حزيران" كما قال الشاعر العراقي الكبير عبدالوهاب البياتي "لم تترك على عورتنا أي رداء". وهكذا بدأ الكثير من أنصار التيارات القومية واليسارية، وقطاعات واسعة من الشباب والمهنيين وبعض المثقفين العرب، بطرح الأسئلة القاسية على النفس والعقل بحثاً عن أسباب الهزيمة، وانتهى الأمر بالكثير من هؤلاء إلى الانضمام إلى التيار الإسلامي.

فعلى سبيل المثال، كان فتحي الشقاقي، الأمين العام لتنظيم "الجهاد الإسلامي" الفلسطيني، ذا توجه ناصري في وقت مبكر من حياته قبل أن ينضم إلى الحركة الإسلامية عام 1968. ويقول الشقاقي إن الشبان الذين بنوا تنظيم الجهاد في فلسطين منذ عام 1980 «كانوا شباناً صغاراً. عندما وقعت هزيمة حزيران/ يونيو 1967 التي تركت أثراً هائلاً في نفوسهم. وكنت وعمري لم يكن يتجاوز الـ 16 ربيعاً واحداً من هؤلاء الذين شعروا حينها بمرارة وحزن نادرين إثر تلك الهزيمة التاريخية الكبرى. لقد هزتني

في الأعماق إذ ألقت بنا في فراغ بلا ضفاف. . ولم نجد سوى الاعتصام بالله كمخرج من الأزمة وتحقيق التوازن النفسي»[1].

وفي تونس ولد عام 1941 راشد الغنوشي الذي قدر له فيما بعد أن يكون أبرز أعلام الحركة الإسلامية التونسية المعاصرة، وقد نشأ في بيئة شديدة التمسك بالعروبة، ضمن أسرة فقيرة على الحدود الليبية، داخل منطقة مهملة من قبل الدولة حتى إنه اضطر إلى ترك المدرسة مدة سنتين بسبب فقر أسرته. ولكنه عاد مجدداً إلى الدراسة؛ لينتهي به المطاف إلى الالتحاق بكلية الزراعة في جامعة القاهرة.

وفي أثناء إقامته في القاهرة كان الغنوشي يستمع إلى محطة ألبانيا الإذاعية باللغة العربية، وكانت تبث برامج هي خليط من الماركسية المعادية للاتحاد السوفيتي ومن أفكار التحرر في العالم الثالث. وعقد الغنوشي العزم على مواصلة دراسته العليا في القاهرة إلا أن الظروف حالت دون ذلك، وانتقل إلى دمشق.

وفي سوريا واصل الغنوشي موالاته لعبدالناصر حتى نهاية الوحدة بين مصر وسوريا، ثم جاءت هزيمة عام 1967 لتقلب الكيان الفكري للغنوشي الذي كان يتردد بين القومية والماركسية.

لم ينتقل الغنوشي إلى الصف الإسلامي فوراً، وحتى عندما أطلق لحيته قال إنه يطلقها "على طريقة فيدل كاسترو". وبالرغم من أن الهزيمة قد بينت له، كما بينت للكثيرين من مثقفي الطبقة الوسطى العربية آنذاك، أن الإسلام هو القوة الوحيدة القادرة على مناهضة سياسة الهيمنة التي تنتهجها القوى الغربية، فإن الغنوشي – مثل جميع التونسيين من أبناء جيله – كان

مسحوراً بالغرب؛ فزار أوربا، وامتهن أحياناً أعمالاً مخصصة للعمال المهاجرين، والتحق هناك بالعمل الإسلامي ضمن "جماعة التبليغ" التي كان قد أسسها داعية هندي يدعى محمد إلياس، وأبرز شعاراتها الابتعاد عن القضايا والاهتمامات السياسية، لأن "السياسة أن تترك السياسة"، فكانت هذه الجماعة تتنقل بين الأحياء الشعبية للمهاجرين المسلمين بغية نشر كلام الله، ومارس الغنوشي هذا الفعل. وعندما عاد إلى تونس في بداية السبعينيات انضم بسرعة إلى مجموعة كانت تنظم حلقات نقاش ودراسات داخل المساجد، وسرعان ما استقطبت الشبان، وحصلت هذه المجموعة الإسلامية على ترخيص لإصدار مجلة "**المعرفة**".

ويقول د. عبدالقادر الزغل إن نقد التغريب والماركسية سيطر على توجهات الأعداد الأولى، فيما سلكت المجلة خطاً متحفظاً في نقد الحكومة. ومع قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 وتوسع المد الإسلامي، تغير توجه المجلة بشكل كامل، وسرعان ما وجد الغنوشي نفسه على رأس حركة سياسية لم يعد يقدر على التحكم فيها، شأنه في ذلك شأن البنا زمن اغتيال رئيس الوزراء محمود فهمي النقراشي[2].

2. قيام حركة الإخوان المسلمين

عندما وقعت الكارثة عام 1967 – والتي فتحت الطريق واسعاً للظاهرة التي سميت بالصحوة الإسلامية فيما بعد – كانت حركة الإخوان المسلمين أولى الحركات الإسلامية وأنضجها، قد شارفت الأربعين عاماً من الظهور.

وكان الداعية الشيخ حسن البنا (1906-1949) قد أسس الحركة في الإسماعيلية عام 1928، حيث تكونت الخلية الأولى من بعض المهنيين المصريين البسطاء وهم:

حافظ عبدالحميد (نجار)؛ 2. أحمد الحصري (حلاق)؛ 3. فؤاد إبراهيم (كوّاء)؛ 4. عبدالرحمن حسب الله (سائق)؛ 5. إسماعيل عز (منسق حدائق)؛ 6. زكي المغربي (مصلح دراجات هوائية)؛ 7. حسن البنا (مدرس).

وقد حدثوه في شأن الطريق العملي الذي يجب أن يسلكوه "لعزة الإسلام وخير المسلمين"، وعرضوا عليه ما يملكون من مال بسيط، وحمَّلوه تبعة أمرهم، فكان القسم والبيعة، وبعد مشاورة معه على تحديد تسمية لهم، قال لهم: «نحن إخوة في خدمة الإسلام، فنحن إذا "الإخوان المسلمون"»[3].

بقيت جماعة الإخوان المسلمين في الإسماعيلية حتى عام 1932 تحاول هضم عناصر انطلاقتها والتي كانت خليطاً من السلفية الإسلامية والوطنية المصرية والطموحات السياسية الحزبية. وانتبه البنا منذ البداية إلى دور التربية المدرسية ومساهمة المرأة والنضال السياسي والنشاط التجاري والاقتصادي في دعم حركته. كما أنه استطاع أن يوسع دائرة دعوته خارج الإسماعيلية، ولم ينتقل من هذه المدينة إلى القاهرة إلا وقد اتضحت أهداف نشاطه.

نمت دعوة الإخوان في القاهرة والمحافظات ابتداء من عام 1932 فتوسعت عضويتها، وقامت بعقد المؤتمرات وإصدار المجلات ونشر الكتب، كما ساعدت أحداث فلسطين عام 1936 على انتشار الدعوة خارج مصر، وبخاصة في فلسطين وسوريا ولبنان.

وانغمست الحركة في الحياة السياسية المصرية مستفيدة من الأوضاع المعيشية المتردية وتعاطف الجماهير مع الشعارات الإسلامية. وقد بلغت ثقة

البنا بأنصاره عشية الحرب العالمية الثانية عام 1939 بأن يخطب فيهم قائلاً: «في الوقت الذي يكون فيه منكم - معشر الإخوان المسلمين - ثلاثمئة كتيبة قد جهزت كل منها نفسها روحياً بالإيمان والعقيدة، وفكرياً بالعلم والثقافة، وجسمياً بالتدريب والرياضة، في هذا الوقت طالبوني بأن أخوض بكم لجج البحار، وأقتحم بكم عنان السماء، وأغزو بكم كل عنيد جبار، فإني فاعل إن شاء الله»[4]. وقد أقر البنا اللجوء إلى القوة، إلا أنه رفض أسلوب الثورة، «فكان عليه أن يوضح كيفية الوصول إلى الحكومة الإسلامية وهو الأمر الذي لم يوضحه»[5].

اهتم الإخوان منذ أن قويت شوكتهم بعسكرة حركتهم؛ فأشاعوا في صفوفها الروح القتالية والجهاد، واستفادوا أيما استفادة من حركتي الكشافة والجوالة، ثم "كتائب أنصار الله" التي بدأت في خريف عام 1937 بهدف إعداد قادة حركيين لاستيعاب نمو العضوية في المستقبل لكي يتفرغ المرشد لمسؤوليات القيادة وأعباء التوجيه السياسي[6]. كما اهتم الإخوان على الدوام بالتربية البدنية؛ فشكلوا الفرق الرياضية، وكونوا في عموم القطر المصري 99 فريقاً لكرة القدم منها 36 فريقاً في القاهرة وحدها، و 32 فريقاً لكرة السلة والعديد من الفرق الأخرى[7]. ويقول محمود عبدالحليم أحد قادة الإخوان: «إن الأستاذ المرشد رسم في ذهنه صورة لوسائل إبراز حقيقة الدعوة الإسلامية، فوجد أن هذه الصورة لاتكتمل إلا بوجود مظهر للقوة البدنية». بل إن المرشد كلف نجاراً بصناعة أنموذج لبندقية خشبية كانت تستخدم للتدريب في فناء دار الإخوان المسلمين في شارع الناصرية[8].

ازدادت شعبية الإخوان مع تعقد الظروف وازدياد الصراع بين الأحزاب المصرية. وأدى كسب الإخوان لود الجناح اليميني في الوفد، الذي تولاه

فؤاد سراج الدين الذي تولى وزارة الزراعة، إلى ازدياد انتشار دعوة الإخوان في الريف[9]. وعلى الصعيد التنظيمي بادر الإخوان، ربما عام 1940 إلى تشكيل فرقة حزبية عسكرية خاصة أسموها "النظام الخاص" وهو ما عرف فيما بعد بالتنظيم السري، وقد تشكل من أفضل عناصر الجوالة وكتائب أنصار الله، ثم امتد الجهاز داخل الجيش والشرطة، وألحق به قسم للمخابرات.

قيل إن النظام كان يضم ما بين ألف إلى ثلاثة آلاف عضو، ويعتقد البعض أن عدد الأعضاء في الجهاز الخاص كان 13 ألفاً وقيل عشرة آلاف، أما الإحصاء الحكومي فيذكر أنهم كانوا 400 فقط، ربما بقصد التقليل من شأنهم[10].

قام جهاز الإخوان السري بعدة نشاطات إرهابية أدت إلى صدور قرار بحل الجمعية عام 1948؛ فبادرت الحركة إلى اغتيال النقراشي رئيس الوزراء، ووقعت الحكومة في خطأ فادح إذ ردت على الإرهاب بالإرهاب، واغتالت مرشد الإخوان حسن البنا في شباط/ فبراير 1949.

اصطدمت حكومة عبدالناصر بالإخوان بعد ثورة عام 1952، وقد تم إعدام بعض قادتهم عام 1954، كما سُجن المرشد الجديد حسن الهضيبي. وقد أدت بعض الوساطات إلى إطلاق سراح مجموعة الإخوان، بمن فيهم الكاتب الإسلامي الشهير سيد قطب عام 1964، حيث نشر كتابه المعروف "**معالم في الطريق**". ولكن وجهت إليه وإلى جمع من أصحابه تهمة التآمر من جديد عام 1965، ونفذ فيهم حكم الإعدام عام 1966. ويعتبر الإخوان اتهامات عام 1965 تلفيقاً من مكتب المشير عبدالحكيم عامر،

«أراد به رجاله ضرب عصفورين بحجر واحد، ضرب الإخوان من ناحية، واستحواذهم على السلطة والنفوذ من ناحية أخرى»[11].

3. محنة الإخوان المسلمين

تعرض الإخوان المسلمون إلى تعذيب شديد في السجون المصرية كما انتهكت السلطات حرماتهم وقطعت سبل العيش الشريف أمام عائلاتهم. أما "محكمة الشعب" التي حوكموا فيها في تشرين الثاني/ نوفمبر 1954، فكانت محكمة صورية بعيدة عن الأسس الصحيحة للمحاكم العادلة والقانونية. ولم تخلُ المحاكمات من مقاطعات لإفادات الشهود، والشتائم الوضيعة، والسماح للحضور بالضحك على الشهود، كما توافرت أدلة قوية على استخدام العنف والتعذيب في السجون لاستخلاص الاعترافات. وقد أغلقت محاكم الشعب في أوائل شباط/ فبراير 1955، بعد محاكمة زهاء ألفين من أعضاء حركة الإخوان المسلمين منهم 29 من القوات المسلحة، حيث صدرت أحكام بالبراءة وبوقف التنفيذ على أكثر من نصف من قُدموا إلى المحكمة[12].

عندما تم إعدام سيد قطب في 29 آب/ أغسطس 1966 كان في الستين من عمره. واسمه الكامل "سيد قطب إبراهيم حسين الشاذلي"، وقد ولد في قرية موشة بصعيد مصر عام 1906، وهي السنة التي ولد فيها حسن البنا في قرية المحمودية بمحافظة البحيرة شمالي القاهرة.

كان مما يؤخذ على الإخوان المسلمين دائماً عدم إفصاحهم عن تفاصيل "النظام الإسلامي" الذي يطالبون به، وربما منعتهم تحالفاتهم ومصالحهم السياسية والحركية عن الخوض في هذه التفاصيل. وهذا ما لم يوضحه سيد قطب كذلك في كتابه "**معالم في الطريق**" الذي ما يزال منذ أن وضع،

الوثيقة الرئيسية التي تعتمد عليها تنظيمات العنف وحركات التكفير الإسلامية والمنظمات الشبابية وجماعات الجهاد حتى اليوم.

يتكون كتاب **"معالم في الطريق"** من ثلاثة عشر فصلاً في نحو مئتي صفحة، وقد طبع عدة مرات في مطابع الحكومة المصرية عام 1964 أيام عبدالناصر، قبل الانتباه إلى خطره مع الطبعة الرابعة أو الخامسة في كانون الثاني/ يناير 1965[13]. ولم يكن الكتاب جديداً في كل فصوله، حيث استقى المؤلف بعضها من تفسيره الشهير **"في ظلال القرآن"** الواسع التداول بين الإسلاميين الحركيين. يضاف إلى هذا أن سيد قطب اقتبس العديد من أفكاره المتشددة من كتب الداعية الباكستاني "أبو الأعلى المودودي" الذي سنتحدث عنه لاحقاً.

وضع قطب كتاب **"معالم في الطريق"** ليكون المرجع والفيصل في التمييز بين الإسلام والجاهلية، والحق والباطل، والعبودية لله أو اتباع أوامر الطاغوت: «إن الإسلام لا يقبل أنصاف الحلول مع الجاهلية. لا من ناحية التصور ولا من ناحية الأوضاع المنبثقة من هذا التصور. فإما إسلام وإما جاهلية. وليس هناك وضع آخر نصفه إسلام ونصفه جاهلية، يقبله الإسلام ويرضاه... فنظرة الإسلام واضحة في أن الحق واحد لا يتعدد، وأن ما عدا هذا الحق فهو الضلال. وهما غير قابلين للتلبس والامتزاج. وأنه إما حكم الله وإما حكم الجاهلية، وإما شريعة الله، وإما الهوى»[14].

ويمضي قطب في حزم قاطعاً علاقات الجماعة الإسلامية المجاهدة اليوم وارتباطاتها بالواقع الجاهلي الذي يحيط بها، مطالباً إياها بأن تشحذ سلاحها العقائدي وتجلوه، وأن تمضي ضاربة في ليل الجاهلية وأنظمة الطواغيت نحو نظام بديل لا يخضع إلا لحاكمية الله وشرعه: «نحن اليوم

في جاهلية كالجاهلية التي عاصرها الإسلام أو أظلم. . حتى الكثير مما نحسبه ثقافة إسلامية، ومراجع إسلامية، وفلسفة إسلامية، وتفكيراً إسلامياً. . . هو كذلك من صنع هذه الجاهلية»[15].

ويتساءل قطب: كيف تبدأ عملية البعث الإسلامي؟ ويجيب: «إنه لابد من طليعة تعزم هذه العزمة، وتمضي في الطريق، تمضي في خضم الجاهلية الضاربة الأطناب في أرجاء الأرض جميعاً. تمضي وهي تزاول نوعاً من العزلة من جانب، ونوعاً من الاتصال من الجانب الآخر»[16].

عم الجدل صفوف الإخوان داخل السجون وخارجها حول مفاهيم الحاكمية والجاهلية والطاغوت والربوبية وغيرها، وفيما تعاطف بعض الشبان مع أفكار سيد قطب ومحتويات كتاب "**معالم في الطريق**"، عمد الجناح المحافظ من الإخوان بقيادة الهضيبي وآخرين إلى إصدار كتاب "**دعاة .. لا قضاة**"، للرد على بعض ما جاء في كتاب "**معالم في الطريق**". ومن الذين ينتقدون سيد قطب علناً د. يوسف القرضاوي أحد مفكري الإخوان البارزين، فيقول: «في هذه المرحلة ظهرت كتب الشهيد سيد قطب التي تمثل المرحلة الأخيرة من تفكيره، والتي تنضح بتكفير المجتمع، وتأجيج الدعوة إلى النظام الإسلامي، والسخرية بفكرة تجديد الفقه وتطويره، وإحياء الاجتهاد، وتدعو إلى العزلة الشعورية عن المجتمع، وقطع العلاقة مع الآخرين، وإعلان الجهاد على الناس كافة، والاستخفاف بدعاة التسامح والمرونة، ورميهم بالسذاجة والهزيمة النفسية أمام الحضارة الغربية»[17].

أعدم سيد قطب قبل نكسة حزيران/ يونيو 1967 بعشرة أشهر. وعندما وقعت النكسة صاح الإخوان والإسلاميون عموماً، وبصوت واحد: إنه انتقام الباري عز وجل من عبدالناصر ونظامه.

بين قيادة الإخوان المسلمين المحافظة ودعوة سيد قطب المندفعة وغير المساومة، مال جيل نكسة حزيران/ يونيو في العالم العربي إلى التيار الثاني. فتحول سيد قطب إلى إمام ملهم، لجيل طُحن تحت عار الهزيمة وما نجم عنها من احتلال مخز لسيناء والجولان وبقية فلسطين، وما تكشف من مساوئ وعورات وأخطاء جسام؛ عسكرية وسياسية وغير ذلك، نسبت كلها بحزم وجزم إلى تطبيق الحلول المستوردة وعدم الالتزام بالإسلام.

ولم يطل الأمر بالرئيس جمال عبدالناصر، إذ توفي عام 1970 تاركاً وراءه فراغاً سياسياً زعامياً هائلاً في مصر والعالم العربي، لم يكن أي تيار قادراً أو مؤهلاً لملئه أو للاستفادة منه كالتيار الإسلامي، بعد أن تفاقمت المشكلات السكانية والمعيشية، وبعد أن حطمت ثورة تموز/ يوليو والمد القومي والصراعات الحزبية العربية والانقلابات العسكرية التيارات الأخرى المنافسة.

وهكذا، وبسبب تركيز التيار الإسلامي على تقديم نفسه، مستفيداً من كل ما كان يتكشف من خبايا وظروف النكسة، ومن مؤامرات شرقية وغربية، «غاب جيل كامل عن عصره هارباً إلى الله»[18]. وكما قال فتحي الشقاقي، زعيم الجهاد الإسلامي الفلسطيني، «لم نجد سوى الاعتصام بالله كمخرج من الأزمة وتحقيق التوازن النفسي».

4. الإسلاميون في عهد الرئيس أنور السادات

شهد عهد الرئيس المصري الثاني محمد أنور السادات (1918 ـ 1981) تحولات واسعة في توجهات النظام نحو التيار الإسلامي وفي علاقته معه.

استطاع السادات اعتقال خصومه والانفراد بالحكم بعد صراع على السلطة دام نحو ثمانية أشهر، ولم يكن للرئيس السادات بعكس

عبدالناصر، أي ميول يسارية أو اشتراكية. ومن هنا تبنى سياسة التقرب من الغرب على حساب حليف مصر آنذاك الاتحاد السوفيتي، وقام بطرد الخبراء السوفييت من الجيش المصري. وفي الداخل تبنى سياسة "الانفتاح الاقتصادي" التي قامت على تخفيف أو إبطال الاقتصاد الموجه والسماح بنمو الملكية الخاصة والشركات والاقتصاد الحر والتساهل مع التصدير والاستيراد وغير ذلك من الإجراءات الاقتصادية، فلا غرابة أن وجد نفسه في صراع مستميت مع التيار اليساري داخل السلطة وفي الحياة العامة. وكان السادات مدركاً لأهمية الدور الذي يمكن للإسلاميين أن يلعبوه في هذا المجال، فقد كانت ثورة تموز/ يوليو قد التقت بهم مؤقتاً في بدايتها. كما كان الرئيس الجديد على علاقة قديمة بالإخوان المسلمين، وعلى دراية جيدة بطموحاتهم السياسية. ولكن السياسة الناصرية كانت قد أجهزت على بقايا الرأسمالية المصرية القديمة "والقوى اليمينية" أو أي تيار قادر على منافسة الاشتراكيين. «ولم يكن ثمة من سبيل أمامه لموازنة قوة الشيوعيين والناصريين غير الإخوان المسلمين، فأخذ يفرج عنهم منذ عام 1971، وأطلق أيديهم في العمل بشكل محسوب»[19]. وعندما سجل الجيش المصري انتصاره في حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، ركزت الدعاية الرسمية على الطابع الديني لهذا الانتصار، وخاصة أنه تحقق في شهر رمضان المبارك، فكانت في ذلك إشارة واضحة إلى الغطاء الأيديولوجي للنظام الجديد.

لم يكن لنظام ثورة تموز/ يوليو 1952 توجه أيديولوجي متماسك، ولا تحديد صريح للعلاقة بين الدين والحياة السياسية، وكانت أهم الأولويات عدم السماح للإسلام السياسي بمنافسة السلطة أولاً، والسعي للسيطرة على المؤسسة الدينية ثانياً.

وقد أطلق السادات سراح مرشد الإخوان الثاني حسن الهضيبي مع عدد كبير من أعضاء الحركة، كما ظهرت قيادات جديدة منها مصطفى مشهور وحسني عبدالباقي ود. أحمد الملط ومأمون الهضيبي، كما بدأت المكاتب الإدارية تتشكل من جديد.

من جانب آخر تعمقت الصداقة المصرية ـ السعودية، وازداد نفوذ الإخوان المسلمين المقيمين فيها وفي الغرب، كما تم تعديل أحد بنود الدستور المصري لينص على «أن مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع».

وعندما توفي حسن الهضيبي، تم تعيين عمر التلمساني مرشداً ثالثاً للإخوان المسلمين عام 1973. ويقال إن الإخوان طلبوا من الهضيبي في مرضه ترشيح المرشد الجديد فرد قائلاً: «إنني لا أريد أن أتحملها حياً وميتاً»[20].

صدر في 8 تموز/ يوليو 1975 عفو شامل عن الإخوان المسلمين، ونشط في مجال تحسين العلاقة بين السلطة والإخوان بعض الوسطاء، وبخاصة المقاول الشهير عثمان أحمد عثمان ومحمد عثمان إسماعيل محافظ أسيوط الذي ينسب إليه عادة تشجيع تنامي الجماعات الإسلامية [21]. «وفي هذه الظروف المواتية أخذت قيادات الإخوان تعيد تنظيم صفوفها، وتعيد تكوين تشكيلاتها الجماهيرية بصفة سرية في أنحاء البلاد، وقد أطلقت في ذلك الحين الشائعات بأنها ستطلب الترخيص بإعادة تأسيسها "كجمعية دينية" برئاسة كمال الدين حسين أو حسين الشافعي (وهما شخصيتان إسلاميتان من شخصيات ضباط ثورة تموز/ يوليو) ولكن الرجلين نفيا الشائعة»[22]. كما اختلف سيد مرعي الذي كان متسامحاً في قيام حزب للإخوان مع السادات الذي أعلن أنه «لن يسمح أبداً بقيام حزب سياسي على أساس ديني»[23].

الحركات الإسلامية
في الدول العربية

استطاع الإخوان المسلمون على كل حال وفي فترة قياسية، أن يصبحوا قوة سياسية كبيرة في المدن والقرى والجامعات والنقابات، وعادت مجلتهم "**الدعوة**" إلى الصدور، مركِّزة عداءها على الولايات المتحدة الأمريكية والشيوعية والإلحاد وإسرائيل، كما أكد الإخوان في عدد تشرين الثاني/ نوفمبر 1978 أنهم «ضد التآمر على النظام وتدبير الانقلابات، لأنهم ليسوا طلاب حكم، ولا يعنيهم من يحكم، وإنما يعنيهم نوع الحكم ودستوره وشكله ونظامه، وبعد ذلك فليحكم من يشاء»[24].

اشتهر عهد السادات بظهور التنظيمات السرية لجماعات العنف والتكفير، بقدر اشتهاره بالتساهل مع الإخوان ومعاداة السوفييت والانفتاح على الولايات المتحدة والغرب.

كان أول هذه التنظيمات "تنظيم الفنية العسكرية"، الذي عرف كذلك باسم قائده الفلسطيني الأصل "صالح عبدالله سرية" الذي درس في بغداد، وأقام في مصر، وتأثر بأفكار "حزب التحرير الإسلامي" أحد الأحزاب الإسلامية التي نشأت في فلسطين في أوائل خمسينيات هذا القرن لاستعادة الخلافة الإسلامية.

كانت خطة صالح سرية في الاستيلاء على السلطة بسيطة؛ فقد عرف أن الكلية الفنية العسكرية تحتوي على عدة مخازن تضم كميات كبيرة من الذخائر والأسلحة الحربية المتنوعة. وقد انتقى جمعاً من طلبة الكلية الفنية، ومضى يلقنهم أفكار سيد قطب في الحاكمية والتكفير، «وكان يضرب لهم المثل بالثورات التي حصلت في بلدان عديدة بأعداد بسيطة من الناس؛ فضرب مثلاً باستيلاء الرئيس موبوتو على الحكم في الكونجو، واستيلاء ثورة تموز/ يوليو في مصر على الحكم، كما ضرب مثلاً بالثورة

الليبية التي عُلم من الرئيس القذافي شخصياً أنها قامت بأحد عشر شخصاً و27 رصاصة»[25] .

ورغم كل هذا التفاؤل والاندفاع فإن محاولة الفنية العسكرية قد فشلت، وأسفرت عن مصرع 13 شخصاً وإصابة 27 آخرين وتقديم 92 شخصاً إلى المحاكمة عام 1974 ، وتم إعدام " صالح سرية " قائد المحاولة .

برزت الجماعة الراديكالية الثانية "جماعة المسلمين" والتي عُرفت باسم "التكفير والهجرة" بزعامة شكري مصطفى . وكان هدف الحركة إقامة المجتمع الإسلامي السليم الذي نادى به سيد قطب في كتاب "**معالم في الطريق**" ، عن طريق الهجرة للاستعداد والتمكن، ثم العودة لمقاتلة المجتمع الكافر والنظام الجاهلي والاستيلاء على السلطة . وقد نشأت بذور الفكرة في صفوف الإخوان في السجون، إذ كان الإخوان يعتبرون المسلم كل من نطق بالشهادتين، في حين أن محمد قطب شقيق سيد قطب، كان يضيف عبارة "وعمل بمقتضاهما" وقد تأثر شكري مصطفى بهذا الرأي الأخير[26] . وعندما أفرج عنه عام 1971 عاد إلى أسيوط مسقط رأسه ليستكمل دراسته في كلية الزراعة، وأخذ في تكوين تنظيمه، وطالب أنصاره بالهجرة إلى الجبال . ويقال إن السلطة اعتبرت التنظيم جزءاً من ظاهرة "الهيبيز" التي كانت منتشرة آنذاك في العالم!

وقد افتضح أمرهم إثر شجار مع عمدة إحدى القرى، وبسبب اعتزالهم المصلين وتحريضهم الفتيات القاصرات والزوجات على الهرب إلى الجماعة للزواج منهن .

وما لبثت الحركة أن انجرفت إلى العنف والتصفية الجسدية بين أعضائها، كما أقدمت على اختطاف وقتل وزير الأوقاف الأسبق د. محمد حسين الذهبي لمهاجمته أفكارهم .

وقد حكمت المحكمة يوم 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1977 بإعدام شكري مصطفى وأربعة آخرين ومعاقبة 12 عضواً بالأشغال الشاقة المؤبدة. وهكذا فشلت أولى المحاولات لإقامة المجتمع القطبي المنشود.

عرف عهد السادات العديد من التنظيمات باسم جماعة الجهاد. وقد شكل أول هذه التنظيمات أحمد صالح عامر الذي حُكم ببراءته في قضية صالح سرية، فلم يكد يفرج عنه حتى قام بتشكيل التنظيم، كما أن جميع المتهمين المفرج عنهم في حادث الفنية العسكرية أصبحوا أعضاء في تنظيم الجهاد. وكان الخيط الأول في كشف التنظيم هو محمد شريف إبراهيم أمير الإسكندرية، بعد أن أبلغ عنه خاله.

وبرز تنظيم الجهاد الثاني في الإسكندرية لإرهاب الأقباط عام 1979 وكان رئيسه علي صالح المغربي، بينما كان رئيسه في القاهرة الطبيب مصطفى يسري. وقد أصيب علي صالح في إحدى العمليات أثناء مقاومته لرجال الشرطة إصابات فادحة، واعترف بكل شيء عن التنظيم.

وقد أفلت من الاعتقال في هذا التنظيم الثاني مهندس بالإسكندرية يدعى محمد عبدالسلام فرج، قُدِّر له أن يشكل تنظيماً ثالثاً باسم "الجهاد"، دخل التاريخ بوصفه التنظيم الذي قتل السادات[27].

«لاحظ فرج أنه على الرغم من أن الدولة تحكم بأحكام الكفر، فإن أهلها مسلمون، ومن ثم يجب ألا يُعامل المجتمع على أنه مجتمع كافر وشن الحرب عليه، بل يجب أن يقتصر الكفر، وبالتالي الحرب على الحكام، ويكون السلم لجمهور المسلمين . . . والطريق هو إقامة الدولة الإسلامية أولاً ثم الخروج منها للفتح. وقد وضع محمد عبدالسلام فرج

هذه الأفكار في كتيب صغير استند فيه إلى فكر ابن تيمية، وطبع منه خمسمئة نسخة فقط، وأخذ في تكوين تنظيمه الجديد الذي يقوم على فكر هذا الكتاب الذي أسماه "**الفريضة الغائبة**"[28].

وقد انطلقت دعوته من بولاق الدكرور، والأحياء الفقيرة المكتظة بالسكان في إمبابة والجيزة، وأخذ يتردد على المساجد الموجودة في هذه الأحياء ويلقي فيها الدروس الدينية. وهكذا تعرف على طارق الزمر وكرم زهدي وعبود الزمر الضابط في المخابرات الحربية. وفي تموز/ يوليو 1981 دعم التنظيم صفوفه بضم تنظيم آخر للجهاد كان قد أسسه أردني أزهري يدعى محمد سالم الرحال. أما خالد الإسلامبولي الذي اغتال السادات فلم يكن من قيادات تنظيم الجهاد ولا عضواً فيه[29].

انقلبت الحياة الاجتماعية والسياسية رأساً على عقب تحت تأثير عصر الانفتاح، إذ نجح الإسلاميون من إخوان مسلمين وتنظيمات وجماعات وصحفيين ووعاظ ومؤلفين في أن يغيروا ملامح الحياة الاجتماعية وتشكيلة واسعة من قيم المجتمع المصري، وأن يعطلوا حركة التغريب والتحديث التي بدأت في العشرينيات وما قبلها، ولم تصطدم الناصرية إلا ببعض جوانبها. فعلى المستوى الفكري عادت فكرة "الإسلام دين ودولة" تسيطر من جديد، وأصبحت العلمانية تهمة يتبرأ منها صاحبها، كما صار الجميع تقريباً يطالب بتطبيق الشريعة.

وتراجعت فكرة "الوحدة الوطنية" وتراث التسامح بين المسلمين والأقباط، فصارت أشرطة المسجلات تندد بهم والمنشورات تهددهم، بالإضافة إلى مطالبتهم بدفع الجزية والكف عن "التآمر على المسلمين".

وكان محمد عثمان إسماعيل أحد وسطاء السادات للحركة الإسلامية «يعتقد أن أعداء مصر ثلاثة؛ هم: المسيحيون أولاً، والشيوعيون ثانياً، واليهود ثالثاً»[30].

من جانب آخر أنزل التشدد الديني أضراراً شديدة بالجامعات المصرية والتعليم العام، لأنه «مع تزايد إحساس هذه الجماعات بقوتها ودعم الدولة لها، أخذت تستخدم مع خصومها العنف والضرب بالهراوات والجنازير الحديدية وأسياخ الحديد والمطاوي»[31].

وسيطرت الجماعات الإسلامية على الاتحادات الطلابية في مختلف الجامعات، وصارت تقدم للطلبة خدمات ملموسة؛ مثل طبع المحاضرات والكتب بأسعار رمزية، وباعت الزي الإسلامي للطالبات بأسعار زهيدة في وقت كانت فيه أسعار الملابس الأوربية الطراز تتجاوز قدرات الكثيرين، وأصبح من المعتاد أن يقف أحد طلبة الجماعة الإسلامية، أثناء المحاضرات الجامعية، ليؤذن لصلاة الظهر أو ليلقي موعظة.

وأخذت الجماعات الإسلامية تفرض على الجامعة نظامها الخاص بفصل الطلبة عن الطالبات في المدرجات، ومنعت إقامة أي نشاطات مشتركة، كما طالبت بالفصل بين الجنسين في وسائل المواصلات. وقد بلغ الأمر بأحد الطلبة أن أحضر أسطوانتي غاز لتفجير إحدى الحفلات؛ فاضطرت إدارة الكلية إلى إلغاء الحفل. كما جرى تهديد كل شاب يتحدث إلى فتاة من الطالبات. وفي كلية طب القاهرة كان بعض المتشددين يمنع عرض الشرائح العلمية بالفانوس السحري، «لأنه لا يجوز إطفاء النور في وجود طالبات».

وعمدت بعض الجماعات إلى إقامة المعسكرات الدينية، حيث يتداولون الأمور الدينية والسياسية والتدرب على الجودو والكاراتيه، ثم تطورت الفكرة إلى إقامة صلاة العيدين في الميادين العامة؛ فأقيمت في ملعب الإسكندرية صلاة حضرها 40 ألف مصل. وفي عام 1977 أقيمت في ميدان عابدين بالقاهرة، وفي الإسكندرية صلاة جماعية يتراوح عدد المشاركين فيها بين 100 و150 ألفاً يرتدون الجلابيب البيضاء.

وقد وصل بث البرامج الدينية عام 1977 إلى 33 ساعة يومياً، وكان من أبرز المساهمين في التوجيه الشيخ محمد متولي الشعراوي الذي لم ينجح في إقناع أحد من جماعات التكفير بفكره، ولكنه نجح فيما فشلت فيه الجماعات الإسلامية بالعنف، وهو صبغ المجتمع المصري بالصبغة الإسلامية وشده إلى الفكر الإسلامي بدلاً من الفكر العلماني(32).

وفي الوقت نفسه تضاعف عدد المساجد وبخاصة المساجد الأهلية التي وصل عددها إلى 40 ألف مسجد، ووجدت الدولة نفسها عاجزة عن تزويد هذه المساجد بالوعاظ الرسميين. وهكذا كان الإعلام الديني من فوق معظم المنابر يقع في يد الجماعات المتشددة، ممن كانوا لا يتورعون عن مهاجمة الدولة نفسها وبقوة شديدة، مثل الشيخ عبدالحميد كشك الذي لم يكن عضواً في أي جماعة متشددة، ولكنه دعا إلى نفي الشرعية عن النظام المصري، وزعزع ثقة الشارع بالأزهر الشريف. وقد انتشر الحجاب النسائي واللباس الإسلامي للرجال على نطاق واسع، كما غطت الكتب الإسلامية وكتب التراث واجهات المكتبات وأرصفة شوارع المدن المصرية ومداخل المساجد.

فجَّرت مبادرة السادات بزيارة القدس وإلقاء خطابه في الكنيست العلاقة الودية بينه وبين الإخوان المسلمين والإسلاميين عموماً، وحاول

الإخوان توحيد جهود الإسلاميين فيما أسموه "بالمؤتمر الإسلامي الدائم للدعوة"، فشعر الرئيس السادات أن الإسلاميين يريدون العمل لحسابهم الخاص.

وفي يوم 3 أيلول/ سبتمبر 1981 قامت السلطات المصرية باعتقال 1536 من أتباع مختلف التيارات وعلى رأسهم عمر التلمساني ومصطفى مشهور وصالح عشماوي، ومن هؤلاء 469 من جماعات التكفير. وفي الاستعراض السنوي في ذكرى حرب تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه، قام تنظيم الجهاد باغتيال السادات في حادث المنصة.

5. الحركات الإسلامية خارج مصر

وقعت الحركة الإسلامية العربية من خلال الترجمة المباشرة عن اللغة الأردية واللغة الإنجليزية، ومن خلال مؤلفات سيد قطب وغيره تحت التأثير الشديد والمباشر للداعية الهندي ـ الباكستاني أبو الأعلى المودودي (1903 – 1979) والحزب الذي بناه تحت اسم "الجماعة الإسلامية" عام 1941، والذي أصبح اليوم بعد حركات التقسيم والاستقلال التي شملت القارة الهندية، خمس منظمات مستقلة في كشمير وسريلانكا وبنغلادش والهند والخامسة الأكثر أهمية في باكستان[33].

ينتمي المودودي إلى عائلة عريقة ترجع بنسبها إلى الحسين بن علي بن أبي طالب، وقد سماه والده باسم جده الأكبر أبو الأعلى. وقد دخل المودودي حياة الصحافة مكرساً نفسه للدفاع عن الإسلام. وفي عام 1928 وهو العام نفسه الذي تأسست فيه حركة الإخوان في مصر قرر المودودي أن يترك مجال الصحافة وينذر حياته للدعوة؛ فأشرف على مجلة **"ترجمان القرآن"** التي ظلت المعبر الرسمي عن فكر الجماعة حتى وفاة المودودي.

وقد تعرف المودودي إلى د. محمد إقبال شاعر باكستان الإسلامي المعروف، وأقام فترة في قرية عقائدية سميت "دار الإسلام" كان ينبغي أن تكون نموذجاً للمدينة الإسلامية الفاضلة، إلا أن وفاة إقبال وخلاف المودودي مع زملائه جعلاه يغادر المكان إلى لاهور، حيث أسس حركة "الجماعة الإسلامية"، وأصدر مجموعة كتب أهمها "**المصطلحات الأربعة**" الذي ما يزال من الكتب الواسعة التداول في صفوف حركات التشدد والاعتدال في العالم الإسلامي.

ألف المودودي بغزارة في مجال بعث النظام الإسلامي حيث تصل أعماله إلى 128 كتاباً أبرزها: "**تفسير القرآن**"، "**مبادئ الإسلام**"، "**نحن والحضارة الغربية**"، "**الجهاد في الإسلام**"، "**الحجاب**"، "**تدوين الدستور الإسلامي**".. الخ[34]. كما دخل في صراع سياسي طويل مع الحكومة الباكستانية حول تطبيق الإسلام أدت إلى اعتقاله مراراً والحكم عليه بالإعدام في إحدى المرات. أما كتبه ورسائله وأفكاره فقد أثرت أعمق التأثير في سائر الحركات الإسلامية المعاصرة، وبخاصة حركة الإخوان المسلمين.

سوريا ولبنان

ظهرت حركة الإخوان في سوريا في أواسط الأربعينيات عندما تم دمج "شباب محمد" و "الشبان المسلمون"، وانتخب مصطفى السباعي مراقباً عاماً للحركة في سوريا ولبنان، وقد ولد السباعي في حمص عام 1915 ودرس في الأزهر حيث حمل إلى سوريا مبادئ الإخوان. وفي آب/ أغسطس 1946 أقامت منظمة "الفتوة" وهي تابعة للإخوان، مخيماً كبيراً لتدريب أعضائها على استعمال السلاح إلى جانب الأنشطة الأخرى

الرياضية والثقافية. وقد جاء تنظيم جمعية الإخوان في سوريا شبيهاً جداً بالتنظيم الإخواني في مصر مع مراعاة الواقع السوري، كما أن إطلاق لقب "مراقب عام" على المسؤول الأول في سوريا قد يستنتج منه اعتراف ضمني بالسلطة العليا للمرشد العام في مصر، وخصوصاً في مرحلة زعامة حسن البنا للإخوان في مصر[35]. وقد عانت الحركة من القمع في الانقلابات العسكرية في زمن حسني الزعيم وأديب الشيشكلي. وفي عام 1957 رشح مصطفى السباعي نفسه للانتخابات، حيث كانت سوريا قد تحولت إلى مركز مهم لحركة الإخوان المسلمين تصدر منه التنديدات والبرقيات ضد الاعتقالات والمحاكمات في مصر، وتقام فيه الصلوات على أرواح الشهداء. وقد تُوج هذا البروز السياسي بمؤتمر عام للإخوان المسلمين في جميع الأقطار العربية عقد في آذار/ مارس 1957. وقد حملت الوحدة السورية-المصرية ظروفاً غير ملائمة من جديد إلى الإخوان السوريين حتى كان الانفصال عام 1961، حيث شارك الإخوان في الانتخابات بزعامة عصام العطار، ودخل البرلمان عشرة من أعضاء الحركة، كما شاركت في خريف عام 1962 في حكومة خالد العظم من جديد.

وبعد وصول حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة في سوريا يوم 8 آذار/ مارس 1963 ظهرت مجموعة من الأحداث التي ترتبط بالإخوان المسلمين، ففي عام 1964 كانت أحداث "حماة" تحت شعار الجهاد، بسبب خبر الاعتداء على "جامع السلطان" مما أدى إلى اندلاع أحداث دامية في المدينة نفسها وبعض المدن الأخرى، وفي عام 1973 سارت مظاهرات في دمشق وغيرها من المدن السورية بسبب الدستور الجديد.

ولما تدخلت القوات السورية عام 1976 في لبنان وذاعت أخبار حصار مخيم تل الزعتر تجددت أحداث العنف، ثم تصاعدت الأمور بعد أحداث مدرسة الضباط في حلب في حزيران/ يونيو 1979 عندما قتل 83 طالباً من طلاب المدرسة، فعمت موجة من العنف في صيف العام نفسه منطقة اللاذقية وطرطوس[36]. وفي شباط/ فبراير 1982 وقعت أحداث في حماة مرة أخرى[37].

انقسم الإخوان المسلمون السوريون منذ عام 1967 إلى تيار يفضل العمل السياسي ضد النظام بقيادة عصام العطار في دمشق، وتيار يؤمن بالعمل المسلح يقوده المهندس مروان حديد في حلب وحماة. وقد هيمن في النهاية تيار مروان حديد ابتداء من عام 1976 واختير عدنان سعدالدين مراقباً عاماً. وفي حزيران/ يونيو 1980 صدر القانون رقم 49 الذي يقضي بإعدام كل من يثبت انتماؤه إلى جماعة الإخوان المسلمين. فعمد الإسلاميون إلى تأسيس "الجبهة الإسلامية في سوريا" بتاريخ 8 تشرين الأول/ أكتوبر 1980 وهي عبارة عن تحالف بين: جماعة الإخوان بقيادة عدنان سعدالدين، وجماعة الإخوان بقيادة عصام العطار، ومجموعة من العلماء، وبعض التنظيمات الإسلامية الصغيرة. وقد اختير محمد أبو النصر البيانوني أميناً عاماً لها، كما كان الشيخ سعيد حوى أبرز منظري الحركة.

دبت الخلافات فيما بعد بين أركان الجبهة الإسلامية حول مسألة التحالفات الخارجية، فقد انضم تيار عدنان سعد الدين إلى "التحالف الوطني لتحرير سوريا" الذي يتلقى الدعم من الأردن والعراق، في حين رفض التيار الأكثر تشدداً بقيادة عدنان عقلة تأييد العراق في حربها ضد إيران، مما أفضى إلى فصله في نيسان/ إبريل 1982[38]. كما حدث عام 1986 انقسام آخر في حركة الإخوان.

تولى د. حسن هويدي منصب المراقب العام في سوريا عام 1991. وقد صرح لجريدة الحياة في 30/ 12/ 1995 أنه لا يفضل العودة إلى العمل السري. وعندما استقال من منصبه انتخب الإخوان السوريون علي صدرالدين البيانوني، وهو من كبار فقهاء حلب. وترددت عام 1997 أنباء عن محاولة إصلاح وتقريب بين وجهات نظر الحكومة السورية والإخوان، كما أطلق سراح الآلاف من أعضاء الجماعة.

نشط قادة الإخوان المسلمين السوريين في مجال التأليف والنشر وبخاصة سعيد حوى صاحب كتاب "**المدخل إلى حركة الإخوان المسلمين**" و "**جند الله**" وكتب كثيرة أخرى. ومن أشهر كتب الإخوان السوريين "**اشتراكية الإسلام**" الذي وضعه د. مصطفى السباعي عام 1959 في أوج المد الشيوعي الماركسي في العالم العربي، يدافع فيه عن التوجه الاشتراكي داخل الشريعة الإسلامية؛ لأن الاشتراكية في رأيه، ليست «موضة ستزول بل نزعة إنسانية تتجلى في تعاليم الأنبياء ومحاولات المصلحين منذ أقدم العصور». كما قام السباعي بزيارة الاتحاد السوفيتي، ونادى بالتعاون معه في الميادين السياسية والاقتصادية[39]. فكان في هذا على النقيض من الإخوان في مصر والبلاد العربية الأخرى.

وتمثل حركة "الجماعة الإسلامية" في لبنان الإخوان المسلمين، ويعتبر د. فتحي يكن من أبرز مفكريها. وله كتابات معروفة في هذا المجال واسعة التداول، منها "**مشكلات الدعوة والداعية**" و "**أبجديات التصور الحركي للعمل الإسلامي**" و "**المتساقطون على طريق الدعوة**" و "**الإسلام فكرة وانقلاب**"[40].. الخ.

الحركات الإسلامية في الدول العربية

الأردن وفلسطين

بدأ التعرف على حركة الإخوان المسلمين في الأردن عام 1944، إثر لقاءات مع الإخوان المصريين. وفي عام 1945 صدر قرار من مجلس الوزراء بالسماح للوجيه إسماعيل بك البلبيسي، والمجموعة التي يمثلها، بتأسيس جمعية الإخوان المسلمين، حيث قام الملك عبدالله نفسه بافتتاح مقرها [41].

واستمرت علاقات التفاهم بين الإخوان والحكومة الأردنية على امتداد سنوات طويلة، حيث تلاقت مصالح الطرفين في محاربة الاتجاهات الراديكالية العربية من قومية ويسارية. إلا أن العلاقة بينهما شهدت بعض التأزم أحياناً، بسبب الإضرابات والاحتجاجات التي نظمتها الجماعة ضد الوجود البريطاني في البلاد[42].

وفي عام 1955 قامت السلطات الأردنية باعتقال المراقب العام للإخوان محمد عبدالرحمن خليفة، الذي كان قد تولى منصبه في نهاية عام 1953 بعد استقالة الحاج عبداللطيف أبوقورة.

وعندما قامت الحكومة عام 1957 بحل الأحزاب السياسية في الأردن، لم تتعرض جماعة الإخوان المسلمين للحل، لأنها استفادت من التسجيل حسب قانون الجمعيات الخيرية والأندية[43].

جرى تعاون وثيق بين الإخوان الأردنيين والإخوان في سوريا بسبب اضطرار هؤلاء منذ عام 1960 إلى طلب مساعدة الجماعة في الأردن. واستفادت الدولة الأردنية كذلك من وجود هذا التعاون في سياسة الضغوط والتوازنات ضد سوريا حتى نهاية عام 1985. وفي إحدى مراحل الصراع سمح الملك حسين للإخوان الأردنين بتأسيس قواعد شبه عسكرية

ومراكز تدريب بالقرب من الحدود السورية لتسهيل مهمة تدريب الإخوان السوريين، مما أدى إلى تدهور العلاقات بشكل كبير بين البلدين[44]. واستفاد الإخوان الأردنيون من تسامح النظام معهم واعتماده عليهم فارتفعت مطالبهم بتطبيق الشريعة الإسلامية، كما صدرت عنهم انتقادات علنية لبعض جوانب السلوك السياسي والبناء الداخلي للنظام السياسي الأردني.

وهكذا تدهورت العلاقة بين الطرفين في أواسط الثمانينيات عندما هاجم الملك حسين الإخوان المسلمين إثر تحسن العلاقة مع سوريا، مما اضطر الإخوان السوريين إلى التمركز في العراق. بينما عمدت السلطات الأردنية إلى التضييق على الإخوان تمثّل في سحب جوازات السفر من بعضهم إلى غير ذلك من إجراءات[45].

إلا أن الأزمة الاقتصادية الخانقة في الأردن، وقطع الدعم عن السلع الاستهلاكية الأساسية تحت ضغط صندوق النقد الدولي، أحدثتا هزة حادة في البلاد، بما في ذلك مدن الجنوب والمناطق العشائرية، فانفتح المجال للديمقراطية والانتخابات التي كانت قد منعت منذ 22 سنة.

وفي انتخابات 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 1989 التي خاضتها الحركة الإسلامية الأردنية تحت شعار "الإسلام هو الحل"، فاز الإسلاميون بأربعة وثلاثين مقعداً في مجلس النواب من أصل ثمانين، اثنان وعشرون منها كانت من نصيب الإخوان المسلمين، كما شارك الإخوان في الحكومة عام 1990، وحصلوا على خمس حقائب وزارية[46].

أنعشت أزمة الخليج الثانية العلاقة مجدداً بين الحكومة الأردنية والإسلاميين عموماً (ما عدا حزب التحرير الإسلامي الذي اعتقل الناطق الرسمي باسمه). كما استؤنفت العلاقات الدبلوماسية مع الجمهورية

الإسلامية الإيرانية عام 1991 ، حيث غادر الأردن وفد برلماني من الإخوان الأردنيين في تشرين الأول/ أكتوبر من ذلك العام للمشاركة في المؤتمر الإسلامي لدعم ثورة فلسطين الإسلامية ، الذي افتتح متزامناً مع مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط .

كان الإخوان الأردنيون قد استفادوا عبر سنوات طويلة من إمكانياتهم المختلفة ، «منذ تعطيل الحياة النيابية وحظر الأحزاب ، وقامت لهم مؤسسات ضخمة تربوية وصحية واجتماعية ، كانت الرافد الأساسي لعملهم السياسي الذي ظل على الدوام تحت سقف منخفض يزعج النظام ولا يلبي تطلعات الجماهير»[47] .

وفي عام 1993 لجأت الحكومة الأردنية إلى حل البرلمان تمهيداً لتمرير قانون جديد للانتخابات يتجاوب بشكل أفضل مع تطورات عملية السلام مع إسرائيل التي أفضت إلى معاهدة "وادي عربة" . وقد مثّل "جبهة العمل الإسلامي" 19 عضواً في مجلس النواب الثاني عشر 1993-1997 .

وفي عام 1997 اتخذت جماعة الإخوان الأردنية قراراً بمقاطعة الانتخابات التي جرت في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر . وصرح السيد عبدالمجيد ذنيبات مراقب عام الجماعة أن قرار المقاطعة اتخذ «بعد مشاورات عديدة لقواعد الجماعة ، وترجيح المصلحة على المفسدة ، واحتجاجاً على السياسات الحكومية العامة تجاه العملية السلمية والتطبيع مع العدو الصهيوني ، ومن أجل إجراء الضغط على الحكومة باتجاه إحداث إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية ، وللتأكيد على مبدأ فصل السلطات»[48] .

وتشارك جماعة الإخوان المسلمين في الأردن قوى إسلامية أخرى من خلال "حزب جبهة العمل الإسلامي" وهو الجناح السياسي للإخوان ، إذ

يؤكد النائب محمد عويضة أمين سر الجبهة، وأحد رموز الإخوان، «أن نسبة الإخوان داخل الجبهة تزيد على 70٪»[49]. وقد تولى أمانتها العامة د. إسحاق الفرحان إلى نهاية عام 1997، ثم د. عبداللطيف عربيات.

وفي فلسطين تولى الحاج ظافر الشوا أول فروع الإخوان في مدينة غزة عام 1943، وقد زار مرشد الإخوان حسن البنا هذا الفرع عام 1948.

انتشرت دعوة الإخوان في باقي المدن الفلسطينية، حيث عقد الإخوان مؤتمرين في حيفا قبل احتلال فلسطين وأنشؤوا فرقة للجوالة. «وكانت شعبة يافا أنشط شعب الإخوان الفلسطينيين مشاركة في الجهاد في حرب 1948، إذ كان بين أعضاء الإخوان في يافا تنظيم عسكري سري خاص»[50]. وعندما ضمت الضفة الغربية للأردن بعد حرب عام 1948، ارتبط الإخوان الفلسطينيون بتنظيم الأردن في حين تعرض الإخوان في غزة للمطاردة من قبل السلطات المصرية، فهاجرت كوادر الحركة الرئيسية إلى الخارج بحثاً عن مصادر الرزق[51]. وعندما تأسست حركة فتح، استقطبت عدداً من الكوادر والأسماء الإخوانية رغم اختلاف الإخوان مع دعاة تأسيس فتح.

ويطلق بعض الإسلاميين الفلسطينيين على فترة ما بعد النكسة 1967ـ 1975 وصف مرحلة المساجد، «وهي مرحلة هدفت إلى بناء المساجد واستيعاب الجيل وتعبئته، ولملمة شتاته، وتأطير توجهه وتركيز عقيدته وتعميقها لمواجهة التيار الصهيوني»[52].

ومع نهاية السبعينيات كان المد الإسلامي يشق طريقه وسط الجيل الفلسطيني الجديد متأثراً بفشل الأفكار اليسارية والقومية، واتساع نطاق الحركة الإسلامية العربية والعالمية، وانتصار الثورة الإيرانية وتنامي قوة اليمين الإسرائيلي. وهكذا شهدت الثمانينيات انفصال سرايا "الجهاد

الإسلامي" عن جسم حركة الإخوان في غزة وتبنيها العمل المسلح، ثم ولدت في 8 كانون الأول/ ديسمبر 1987 حركة حماس بزعامة مرشدها الشيخ أحمد ياسين، والتي أعلنت انتماءها المباشر لحركة الإخوان المسلمين.

ليبيا ودول المغرب العربي

أدت عوامل سياسية مختلفة إلى عرقلة نمو الأحزاب الدينية المسيَّسة في شمال أفريقيا في مرحلة مبكرة، غير أن هذا لم يمنع ظهور بعض الشخصيات الدينية المناضلة في دول هذه المنطقة، مثل علال الفاسي في المغرب وعبدالحميد بن باديس في الجزائر والحركة السنوسية في ليبيا.. الخ.

ولد التيار الإسلامي المعاصر في تونس بشكله الحزبي الحركي المنظم في جو نكسة حزيران/ يونيو وما تلاها، وكان أبرز مؤسسيها د. راشد الغنوشي. وقد شاركه النشاط عبدالفتاح مورو واحميده النيفر وصلاح الدين الجورشي، ثم انفصل الأخيران ليتزعما تياراً إسلامياً "تقدمياً".

غيَّر الغنوشي اسم حركته عام 1981 إلى "الاتجاه الإسلامي"، ثم إلى "حزب النهضة" عام 1987. كما أدى الصراع مع السلطة التونسية إلى حظر نشاطه وخروج الغنوشي نفسه إلى أوربا.

وقع الإسلاميون التونسيون وعموم إسلاميي شمال أفريقيا تحت تأثير نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية. وعرفت تلك المنطقة تعاطفاً أكبر مع الفكر السياسي الشيعي من خلال مؤلفات د. علي شريعتي أحد المفكرين الإيرانيين الإسلاميين البارزين ممن درسوا في فرنسا، وأعمال السيد محمد باقر الصدر أحد مجتهدي الشيعة المعروفين في مدينة النجف بالعراق. كما

الحركات الإسلامية
في الدول العربية

تميز الإسلاميون التونسيون بالاهتمام بقضايا الديمقراطية والمرأة والعلاقة مع الغرب.

وكانت تونس كذلك من أهم دول شمال أفريقيا التي برز فيها نشاط "حزب التحرير الإسلامي"، ويقول الباحث فايز سارة في كتابه عن الأحزاب والحركات السياسية في تونس: إن فترة التحضير لتأسيس الحزب امتدت في سرية لمدة عشر سنوات، حيث انعقد الاجتماع التأسيسي للجنة المحلية في كانون الثاني/ يناير 1983. وكان تأسيس الحزب على يد محمد فاضل شطارة الذي انتمى إلى الحزب إبان دراسته في كولونيا بألمانيا الغربية، ثم تعاون مع بعض الشخصيات ضمن التيار الديني التونسي، وبخاصة أستاذ التربية البدنية محمد جربي الذي انتخب في الاجتماع التأسيسي زعيماً للحزب.

وقد تعرض الحزب لملاحقة السلطة فيما بعد، وحكم على الكثيرين من أعضائه بالسجن عام 1983.

وفي المغرب كان سماح السلطات المغربية بدرجة من التعددية السياسية والمرونة النقابية والحزبية واهتمام الملك شخصياً بإدارة التوازنات السياسية مستفيداً من مكانته الدينية المتميزة، من بين الأسباب الأساسية في عرقلة نمو الحركات الإسلامية السياسية على نطاق واسع في المغرب، إلى جانب النقص الملحوظ في الشخصيات الإسلامية القيادية، باستثناء عبدالسلام ياسين، فإن الدولة كذلك من جانبها اهتمت بانتظام بملء كل الفراغات السياسية والدينية التي قد تستفيد منها الجمعيات والجماعات الإسلامية، كما قام الملك بالاهتمام بالمناسبات الدينية، واستشارة رجال الدين والفقهاء، ومتابعة نشاطات الإسلاميين السياسية في الداخل والخارج.

وفي ليبيا حاولت الدولة استيعاب التيار الإسلامي من خلال تبني حركة تعريب صارمة، وتبني الحدود الإسلامية، وبناء المساجد في الداخل والخارج، ومزج الأفكار الدينية بالتوجهات القومية، وتوظيف ذلك كله في السياسة الرسمية المعادية للغرب.

إلا أن تدهور العلاقات مع الإسلاميين بدأ منذ عام 1977 عندما طالب الرئيس معمر القذافي بعدم اتخاذ السنة والأحاديث النبوية أصلاً من أصول الدين بعكس القرآن الكريم الذي اعتبره "قانون المجتمع" . وقد قمعت السلطات بقسوة معارضة الفقهاء لهذا الاتجاه، كما قامت عام 1980 بسجن الشيخ محمد البشتي، بالإضافة إلى إغلاق عدد من المساجد.

وفي عام 1982 وجهت السلطات إلى أكثر من عشرين إسلامياً تهمة الانتماء إلى حزب التحرير الإسلامي، وقامت بإعدام بعضهم. كما أعلن عام 1986 عن إلقاء القبض على عناصر من "حزب الله"، قيل إن حركتهم مدعومة من باكستان، وأنهم قاموا بمحاولة تسميم مياه فندق في طبرق حيث كان يقيم المستشارون العسكريون السوفييت. ووقعت حوادث أخرى في فترات لاحقة كانت تنسب لجماعات إسلامية مختلفة، كما تداخلت – فيما يبدو – نشاطات المعارضة السياسية للنظام بالنشاطات الإسلامية المضادة.

وفي الجزائر نشطت بعد الاستقلال عناصر فردية معتمدة على زعامات دينية مثل البشير الإبراهيمي والشيخ الهاشمي التيجاني و أحمد سحنون وغيرهم.

وفي عام 1964 وقع أول صدام بين السلطة "وجمعية القيم" برئاسة الشيخ التيجاني، والذي كان قد انتقد النظام لاعتماده على "المذاهب المستوردة" لا على العروبة والإسلام.

وقد برز النشاط الإسلامي الطلابي عامَي 1968 و1969 بتشجيع من المفكر الإسلامي الجزائري مالك بن نبي (1905 ـ 1973)، حيث انقسم طلبة الجامعات بين الاتجاهات السياسية المختلفة، فتركز الإسلاميون في الكليات العلمية، والاتجاهات المضادة لهم في كليات العلوم الإنسانية. تركت وفاة الرئيس هواري بومدين فراغاً سياسياً كبيراً. وقد ورث الرئيس الشاذلي بن جديد الذي جاء بعده نقاط الضعف التي خلفها بومدين وراءه، ولكنه لم يرث أياً من نقاط القوة، فقد «ورث توزع السلطة بين مراكز متنافرة، ولكنه لم يرث سطوة بومدين القادرة على كبت التناقضات. ورث حاجات مجتمع في أوج اندفاعه وتطوره، ولكنه لم يرث أموال النفط ، وورث مطالب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ولم يرث ذلك الحماس الوطني الذي رافق تأميم موارد البلاد النفطية عام 1971»[53].

مع أواخر السبعينيات، وسط تنامي الموجة الإسلامية العربية، والإيرانية، والعالمية، بدأت تنتشر في الجزائر "الدروس الخاصة"، حيث يجتمع الإسلاميون لقراءة كتبهم وللتعبئة السياسية. وبدأت الاتجاهات العنيفة في الظهور، وصدر بيان يدعو الشعب إلى إعلان الجهاد ضد نظام الشاذلي "الملحد".

ويُعد تشرين الأول/ أكتوبر 1988 حداً فاصلاً بين مرحلتين في تاريخ الجزائر بعد الاستقلال. «ففي النصف الأول من ذلك الشهر انفجر النظام القديم من الداخل، وانفجر الغضب في الشارع، وعرف المجتمع الجزائري هزة عنيفة زلزلت أركان الحكم وخلطت الأوراق السياسية، وفجرت كل التراكمات المتوارثة عن ربع قرن من الارتجال والدكتاتورية»[54].

الحركات الإسلامية
في الدول العربية

أعدت انتفاضة تشرين الأول/ أكتوبر 1988 الشارع الجزائري للتطورات القادمة. ففي السادس من كانون الأول/ ديسمبر 1990، وفي الذكرى الثالثة للانتفاضة الفلسطينية، أعلن محفوظ نحناح تشكيل "حركة المجتمع الإسلامي - حماس" التي أصبحت شرعية في نيسان/ إبريل 1991. أما جبهة الإنقاذ الإسلامية الشهيرة «فكانت قد أعلنت قبل ذلك بعامين في 21 آذار/ مارس 1989، عندما تجمع ما يقرب من ألف من مناضلي تيار الإسلام السياسي في ملعب "بوذريعة"»[55].

وتروي مجلة الجبهة "**المنقذ**" أن فكرة إنشاء حزب ديني سياسي ظهرت أولاً في ذهن الشيخ الهاشمي سحنوني، وهو واعظ ضرير يتمتع بشعبية كبيرة. «ولم يصرح بهذه الفكرة لأحد نظراً إلى الخلافات التي كانت موجودة داخل حركة الدعوة الإسلامية، حتى اليوم الذي زاره فيه علي بن حاج الذي عبر عن الفكرة نفسها التي تشغل باله. فقوى هذا التفاهم الشيخين اللذين ذهبا لمقابلة الشيخ عباسي مدني الذي رحب بفكرة إنشاء مثل هذا الحزب. وهكذا بدأت الاتصالات مع الوعاظ الجزائريين الذين أجابوا بالإيجاب أو التردد أو بالنفي». وقيل في رواية أخرى «إن جبهة الإنقاذ نشأت بصفة رسمية خلال اجتماع عقد يوم 18 شباط/ فبراير 1989 في مسجد السنة في باب الواد»[56]. وقد تولى عباس مدني قيادة الجبهة، وهو أكاديمي من مواليد عام 1931، درس في الجزائر وفرنسا ولندن حيث حصل على الدكتوراه في العلوم التربوية.

عمت مظاهر التشدد الديني المجتمع الجزائري خلال أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات مع تنامي نفوذ الحركة الإسلامية. فقد أصبحت الجماعات الإسلامية صاحبة الكلمة الفاصلة في الحكم على "ما يجوز" و"ما لا يجوز"، وجعلتها الأغلبية العظمى من السكان الحد الفاصل بين

الإسلام والكفر. كما تضخمت الجماعات الأصولية المحلية بانضمام أعداد هائلة من الشبان الضائعين العاطلين عن العمل إلى صفوفها، واحتل المصلون كل الساحات في حين منعت الحفلات الغنائية وكل المظاهر التي اعتبرت "غير إسلامية"، وصارت أشرطة عبدالحميد كشك وغيره تسمع بقوة في كل مكان. ولم يقتصر الحضور الحزبي على الأحزاب الكبيرة، إذ امتلأت الساحة الجزائرية بالمجموعات الصغيرة التي تبالغ أحياناً في التطرف؛ مثل التكفير والهجرة، وجماعة التبليغ وجماعة السنة والشريعة وأنصار حزب الجهاد ومجموعة الأفغان، فصارت الجماعات الإسلامية في عهد الشاذلي تنافس في عددها الحركات "الثورية والتقدمية" التي كانت جزائر هواري بومدين النضالية تؤويهم سنوات طوالاً.

وكانت "حركة النهضة الإسلامية" من بين الحركات البارزة. وقد تزعمها عبدالله بن جاب الله، حيث ولد في منطقة فقيرة عام 1956، ودرس القانون في قسنطينة. أما حركته التي تذكرنا بحركة الغنوشي في تونس، فقد اعترفت بها الدولة في 3 تشرين الأول/ أكتوبر 1988[57].

جرت انتخابات المجالس البلدية في 12 حزيران/ يونيو 1990، وكانت نصراً تاريخياً لجبهة الإنقاذ التي أصبحت تسيطر على 853 بلدية من 1551 بلدية، وعلى 32 ولاية من 48 ولاية، كما حصلت على أغلبية الأصوات في جميع المدن الكبرى؛ 64.18٪ في العاصمة، و70.57٪ في وهران و72٪ في قسنطينة. وكانت الصدمة الناجمة عن نتائج انتخابات حزيران/ يونيو شديدة إلى درجة أنها خدرت كل الطبقة السياسية الحاكمة التي لم تذع نتائجها إلا بعد فترة طويلة[58]. وفي صلاة الجمعة التالية مباشرة للنصر الانتخابي تسبب تأثير الرياح العالية في تقطيع السحب

بطريقة رآها بعض الناس معجزة، حيث تصوروا أن يد الله تكتب اسم الجلالة في السماء؛ فتعالى الصياح والنحيب[59].

وازداد العداء بين الجيش وجبهة الإنقاذ لأسباب عديدة، كما تسبب القرار الذي اتخذه الجيش بخصوص منع ارتداء الحجاب في المستشفيات العسكرية، في إثارة الخلاف من جديد، وازدادت حدته عندما قام علي بن حاج بالإدلاء بعدة تصريحات استفزازية مناهضة للجيش أثناء حرب الخليج الثانية. فخلال إحدى أهم المظاهرات التي قامت في الجزائر، اقترح علي بن حاج أمام وزارة الدفاع، القيام بتدريب متطوعين لكي يحلوا محل القوات المسلحة التي اعتبرها قد تخلت عن الدفاع عن العراق[60].

وفي كانون الأول/ ديسمبر 1991 جرت الانتخابات البرلمانية في الجزائر؛ فحققت الجبهة انتصاراً ثانياً كبيراً، حيث فازت بـ 188 مقعداً من أصل 430 مقعداً في حين حصلت جبهة القوى الاشتراكية على 25 مقعداً. إلا أن الدولة تدخلت ومنعت إتمام الإجراءات الديمقراطية، فدخلت الجزائر في مرحلة طويلة من الفوضى السياسية والإرهاب ماتزال مستمرة.

إلى جانب هذا الصراع، هناك خلاف حاد بين قادة الجزائر الإسلاميين، فجبهة الإنقاذ (التي أفرج عن قائدها عباسي مدني مؤخراً) تختلف مع "حماس" بقيادة محفوظ نحناح المرتبط بمنهج الحركة الدولية للإخوان المسلمين. وتيار "الجزأرة" الذي يفضل الانطلاق من الخصوصية الجزائرية وعدم الارتباط بالتنظيم الدولي للإخوان المسلمين يختلف مع "التيار السلفي" من جانب آخر.

فقد تشكلت "جبهة الإنقاذ الإسلامية" على عجل، واحتوت منذ تكوينها على تيارين مختلفين من التيارات الإسلامية هما "الجزأرة" و "السلفية".

ويعتبر تيار الجزأرة، الذي ينتمي إليه أصلاً عباسي مدني العمل الإسلامي في الجزائر امتداداً لجبهة "علماء الجزائر" التي أسسها الشيخ عبدالحميد بن باديس، ولعبت دوراً بارزاً في تفجير ثورة عام 1954 ضد الاحتلال الفرنسي والتي انتهت باستقلال البلاد. أما "التيار السلفي" فهو متأثر بأفكار الإخوان المسلمين وخليط من الأفكار الإسلامية المختلفة. وهو يعتبر العروبة بدعة قومية، وينفي صفة الشهادة عن ضحايا وأبطال حرب التحرير، بعكس تيار الجزأرة، وبخاصة أن مدني نفسه كان عضواً في جبهة التحرير الجزائرية وسجن من قبل قوات الاحتلال الفرنسية.

ويصف البعض تيار الجزأرة، الذي تأثر كذلك بأفكار مالك بن نبي، بأنه «أخطر جماعة إسلامية في الجزائر، لأنها اخترقت غالبية دوائر الدولة ووصلت إلى مستويات قريبة من القرار الرسمي»[61].

ويفرق خلاف حاد بين مدني ونحناح منذ عام 1982، فمدني المنتمي إلى تيار الجزأرة يعتبر التوجه الإخواني العالمي مضيعة للجهد وحرقاً للطاقات الإسلامية الجزائرية، ويصرح بشكل دائم: «هل تمكن مقارنة الفيل بالنملة؟» في وصفه لمشروع نحناح. أما هذا الأخير فيحتج على مدني «لفوضوية الانشقاق الجزائري وخطره على مستقبل الحالة الإسلامية»[62].

ومن الشهادات المهمة في الحالة الجزائرية، بعض المقالات التي كتبها الإسلامي المعروف فهمي هويدي، فهو يقول في مقال عام 1991 بعد فوز الجبهة بانتخابات المجالس البلدية ما يلي:

«أمضيت ثلاث ساعات في مناقشة مع رئيس الجبهة ومؤسسها الدكتور عباسي مدني، أدركت خلالها أنه يعرف الجزائر جيداً.. لكن إحاطته بتعقيدات اللعبة السياسية، أو ما يجري في الكون شديدة التواضع

والتبسيط . وعندما أتيح لي أن اقترب من الجبهة - في العام الماضي - لاحظت أن الرجل الثاني في القيادة - علي بلحاج - يجسد أزمتها بشكل مكثف، ليس فقط على مستوى التفكير والوعي السياسي، بل على صعيد فهم الإسلام ذاته أيضاً. واستيقنت آنذاك أن قيادة الجبهة ربما نجحت في تسيير مظاهرة أو تحريض الشارع الجزائري الساخط والمحبط بطبيعته، وفي أحسن الأحوال ربما جاز لها أن تشكل حزباً يشاغب على السلطة ويستثمر رصيد الغضب الجماهيري في الضغط عليها، أما أن تعد تلك القيادة بديلاً للسلطة والحكم في البلاد، فذلك احتمال يمثل مجازفة كبرى، ويدعو إلى القلق البالغ»[63].

وبعد تدخل السلطات الجزائرية في الانتخابات ومنع جبهة الإنقاذ من استلام السلطة كتب الأستاذ هويدي في صحيفتي "**الأهرام**" القاهرية و"**الوطن**" الكويتية يوم 21/ 1/ 1992 ما يلي:

لم تكن الجبهة في حقيقة الأمر مؤهلة لاستلام السلطة في الجزائر، فرغم وجود الجماهير الغفيرة التي أيدتها، فإنها لحداثة عهدها بالعمل السياسي (أنشئت عام 1989) تفتقر إلى الخبرة والكوادر التي يمكن أن تنهض بمسؤولية الحكم، فضلاً عن أن اجتهاداتها الإسلامية تقابَل بتحفظ من جانب شرائح المثقفين الإسلاميين. وفي ظروف الانهيار الاقتصادي الراهن بالجزائر، فإن أي طرف يتقدم لاستلام السلطة يورط نفسه في مغامرة كبرى غير مأمونة العواقب، وتصير الورطة أكبر والمغامرة أكثر خطورة إذا كان ذلك الطرف بمحدودية وقلة خبرة جبهة الإنقاذ . . إن مشكلات الجزائر أكبر وأكثر استعصاء مما يتصوره كثيرون . . فأوضاعها ليست بالشأن الذي تستطيع أن تسيره حكومة لجبهة الإنقاذ، هكذا بقفزة واحدة من الشارع إلى قمة السلطة.

وفي مقابلة لعباسي مدني مع الصحفي جورج الراسي عام 1989، سأله الأخير عن العروبة والإسلام، فأجاب: إن الجزائريين لا يفرقون بين الدين والقومية، فمن كان مسلماً فهو عربي، ومن كان عربياً فهو مسلم. فسأله جورج الراسي: هل يمكن للعربي ألا يكون مسلماً؟ فأجاب: نعم، بدليل قوله تعالى ﴿الأعراب أشد كفراً ونفاقاً﴾[64].

تجربة السودان

تكونت أول لجنة للإخوان المسلمين في السودان برئاسة إبراهيم المفتي بتأثير من الحركة في مصر، فتشكلت بعض الأسر الإخوانية عام 1946. ثم تدخلت حركة الإخوان المصرية بشكل أوضح عندما أرسل حسن البنا رسالة إلى علي طالب الله، يعينه فيها مراقباً عاماً للإخوان، وعضواً بالهيئة التأسيسية العامة للإخوان بالقاهرة. وقد تمكن طالب الله من فتح دار للإخوان عام 1953، حيث تداخل نشاط الإخوان لبعض الوقت مع حركة سودانية تدعى "التحرير الإسلامي". وكان جمال الدين السنهوري وعبدالله عبدالماجد من أوائل الإخوان السودانيين الذين نقلوا الحركة من مصر إلى تلك البلاد.

وعندما وقعت محنة الإخوان المسلمين في مصر عام 1954، وصدرت أحكام الإعدام بحق بعضهم، قام الإخوان المسلمون السودانيون والشيوعيون بالمظاهرة معاً في أم درمان والخرطوم ضد السلطات المصرية. وقد أصدر الإخوان جريدة باسمهم في حزيران/ يونيو 1956، كما أصدروا مجلة "**المنار**" كمجلة نسائية تنطق باسم الفرع النسوي للحركة.

تورط الإخوان في محاولة انقلابية عام 1959 فقدوا في إثرها نواة تنظيمهم في الجيش، وانتقلت قيادة الحركة إلى صادق عبدالله عبدالماجد.

وفي شباط/ فبراير 1965 أصدر د. حسن الترابي أول بيان له بصفته سكرتيراً لجبهة الميثاق الإسلامي وأميناً عاماً للإخوان. وقد عارض الإسلاميون في السودان الحكم العسكري عام 1969، إلا أنهم تصالحوا مع نظام جعفر النميري عام 1977 مقتدين - كما قالوا - بما حدث بين النبي يوسف عليه السلام وفرعون[65].

جرت في عهد الرئيس النميري محاولة مثيرة للجدل لتطبيق الشريعة الإسلامية، حيث صدرت منذ شهر أيلول/ سبتمبر 1983 عدة قوانين إسلامية، تناولت معظم جوانب الحياة في الجنايات والمعاملات والإثبات وأصول التقاضي والزكاة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما صدر قانون القوات المسلحة حيث أصبح شعارها بموجب هذا القانون: "لا إله إلا الله" في حالة السلم، و"الله أكبر" في حالة الحرب، كما صدر قانون المرور مقتبساً أحكامه من الفقه الإسلامي من ديات وأروش الجنايات في الحوادث والإصابات المختلفة. وأدى صدور هذه القوانين إلى تقنين الفقه الإسلامي في مواد قانونية على غرار القوانين الحديثة، وإلزام القاضي بها مهما كانت الاختلافات المذهبية. كما جرى تطبيق الحدود الإسلامية، ومنها قطع بعض الأيدي في حوادث سرقة. (انظر مثلاً كتاب د. الكباشي عن تطبيق الشريعة في السودان، القاهرة: دار الزهراء، 1986).

ويعمل في السودان تنظيم آخر باسم الإخوان المسلمين منافس لجماعة حسن الترابي تحت قيادة صادق عبدالله عبدالماجد، إلا أنه لا يجاهر بمعاداة النظام القائم حالياً. أما "الإخوان الجمهوريون" فهم جماعة نشأت في أواخر الأربعينيات بقيادة محمود محمد طه الذي اشتهر بمعارضته لتطبيق الشريعة في زمن الرئيس جعفر النميري، فتطبيق الشريعة الإسلامية في رأيه بحاجة إلى مقدمات، كما لا بد من مراعاة التعددية في المجتمع

السوداني[66]. وسكان السودان ينقسمون إلى 56 جماعة عرقية منفصلة، تنشطر بدورها إلى 597 مجموعة فرعية. كما توجد في السودان حوالي 115 لغة ولهجة، منها 26 لغة يتخاطب بكل واحدة منها أكثر من مئة ألف نسمة[67]. وقد قام محمود طه بتبني مجموعة من الاجتهادات والتفسيرات الدينية التي اعتبرت خروجاً على الدين، فتم إعدامه وحظر نشاط جماعته.

برزت شخصية د. حسن الترابي في العمل الإسلامي بالسودان وما تزال، وقد تحالف مع الرئيس جعفر النميري في تجربته الإسلامية المذكورة، إلا أنه انسحب منها قبل سقوط النظام. ثم عاد د. الترابي إلى مسرح الأحداث متعاوناً هذه المرة من خلال "الجبهة الإسلامية القومية" مع القائد العسكري لانقلاب 30 حزيران/ يونيو 1989 الفريق عمر البشير، وهو "النظام الإسلامي" الذي ما يزال قائماً في السودان.

ود. حسن الترابي قائد فكري وسياسي بارز في الحركة الإسلامية السودانية والعربية عموماً. وقد ولد عام 1932، ودرس القانون في جامعة الخرطوم، وأكمل دراسته العليا في جامعة لندن عام 1957 وباريس عام 1964. وقد عرف عنه اهتمامه الواسع بما يسميه "الفقه السياسي"، وله كذلك اجتهادات عديدة في قضايا المرأة والديمقراطية وتجديد الفهم الديني عموماً، التي أثارت الكثير من الجدل والمعارضة داخل صفوف الإسلاميين.

6. حزب التحرير و جماعات التصوف والسلفيون

كانت حركة الإخوان المسلمين - وما تزال - أبرز الحركات الإسلامية وأوسعها انتشاراً في العالم العربي، وقد عمدت الحركة إلى إنشاء هيئة

تنظم نشاطها الخارجي تحت اسم "التنظيم الدولي للإخوان المسلمين" يستند في نشاطه وشرعيته إلى البنود الواردة في الباب الخامس من "النظام العام للإخوان المسلمين" الذي أقر في 29/ 7/ 1982[68].

ومن الحركات التي نافست الإخوان في بلاد الشام على وجه الخصوص، وفي أوربا حالياً، "حزب التحرير الإسلامي". وهو حزب أسسه الشيخ تقي الدين النبهاني في القدس عام 1952، قيل كرد فعل على هزيمة العرب عام 1948 وضياع فلسطين، وقيل بسبب اغتيال حسن البنا مرشد الإخوان في مصر، وقيل لتجديد أساليب العمل الإسلامي.

يركز "حزب التحرير الإسلامي" على دور الأفكار في تغيير المجتمعات، ويركز على التغيير في قمة السلطة السياسية، بعكس الإخوان الذين يهتمون بالقاعدة الشعبية إلى جانب مناوشة السلطة. وقد اشتهر "حزب التحرير" بمنشوراته الموسمية التي كان يوزعها لتفسير الأحداث السياسية الطارئة، حيث كان يفسرها عادة على أنها صراع حاد ودائم بين المصالح الإنجليزية والأمريكية في المنطقة. ويطالب دائماً بإعادة الخلافة الإسلامية.

ودمج حزب التحرير الأساليب العلنية والسرية في عمله، وتدهورت علاقاته مع الحكومة الأردنية والحكومات العربية الأخرى مثل مصر والعراق وتونس، بسبب النشرات السياسية التي كان يصدرها بانتظام ومحاولاته لاستلام الحكم فيها، ومما أثر في حضوره الجماهيري رفضه المشاركة في "العمل الفدائي" لتحرير فلسطين، والذي برز في الفترة بين عامي 1965-1970، فأفقده هذا الغياب الكثير من شعبيته.

راودت الشكوك الإخوان المسلمين في حقيقة حزب التحرير؛ فمنهم من يشك في نشأة الحزب وأهدافه وغاياته، فيعتبر أن قيامه لم يكن ذاتياً وإنما بغرض بلبلة أفكار الناس وتشكيكهم بالحركات الإسلامية الأصلية التي سبقته، ومنهم من يعتبر حزب التحرير تجربة من التجارب التي مرت وتمر بالعمل الإسلامي، وأن لهذه التجربة حسناتها كما أن لها سيئاتها. وأن هذه التجربة أكدت فشلها لعدم بلوغها أهدافها بالسرعة التي حددتها لنفسها[69]. فقد بدأ الحزب طريقه وهو يأمل في الوصول إلى الحكم خلال ثلاثة عشر عاماً من تاريخ تأسيسه، وهي المدة التي قضاها الرسول (ﷺ) في مكة قبل أن يهاجر إلى المدينة، وكانوا يعتقدون أن فشل الحركات الإسلامية الأخرى ناجم عن عدم قدرتها على إقامة الدولة الإسلامية خلال هذه الفترة الزمنية[70]. ويدافع إسلاميون آخرون من التيار السلفي عن حزب التحرير لأنه «وقف مواقف رائعة في التصدي للأفكار الإلحادية، والمذاهب المادية من شيوعية، ورأسمالية، ووجودية»[71].

توفي الشيخ تقي الدين النبهاني عام 1977 في لبنان، وتولى قيادة الحزب الشيخ عبدالقديم زلوم، الذي تلقى دراساته الإسلامية في الأزهر الشريف[72].

ومن التنظيمات التي برزت في لبنان لبعض الوقت "حركة التوحيد الإسلامي" التي نشأت عام 1982 من ائتلاف ثلاث جماعات في مدينة طرابلس، وهي المقاومة الشعبية وحركة لبنان العربي وجند الله، تحت زعامة الشيخ سعيد شعبان الذي كان منتمياً لإخوان لبنان المعروفين "بالجماعة الإسلامية"[73].

شنت الحركة حملة قوية لتصفية أعدائها السياسيين في المدينة بدءاً بحزب البعث التابع للعراق وانتهاء بالحزب الشيوعي اللبناني، كما دخلت الحركة حليفاً مع ياسر عرفات الذي سعى إلى تحويل طرابلس بعد خروجه من بيروت عام 1983 إلى قاعدة في معركته ضد النظام السوري وحركة فتح الانتفاضة، فكادت الحركة نفسها أن تسحق لولا الوساطة الإيرانية.

كانت "المقاومة الشعبية" أبرز قوى حركة التوحيد، وقد أسسها لبنانيان من اليساريين الماويين هما الشقيقان علي وخليل عكاوي خلال السبعينيات في أوج المد اليساري، وفي أوائل الثمانينيات بدأ عكاوي بالتحول نحو الإسلام تحت تأثير الثورة الإيرانية. وقد انفصل عكاوي عن حركة التوحيد فيما بعد، وأسس "لجان المساجد والأحياء"[74].

ومن المنافسين الدائمين لحركة الإخوان المسلمين والجهاد الإسلامي وحزب التحرير في المجتمعات العربية، الجماعات التي تطلق على نفسها وصف "السلفية"، والتي تبدي عادة تشدداً ملحوظاً في التزام الزي الإسلامي للرجال فتبالغ في تقصير ثيابها وإطالة اللحى، وكذلك للنساء حيث تلتزم أحياناً كثيرة بالنقاب الذي يغطي عموم الوجه، مع ارتداء قفازات سوداء في بعض الأحيان.

تستقي "الجماعات السلفية" أسس حركتها من فقه الإمام أحمد بن حنبل والمنتمين إلى مدرسته، وبخاصة ابن تيمية وابن قيم الجوزية ومحمد ابن عبدالوهاب ومحمد الشوكاني ومحب الدين الخطيب، فهي إذاً تتبع في فهم تعاليم الإسلام مناهج "أهل الحديث والسنة"، وتعارض "المذاهب الأشعرية"، وتنتقد بشدة الاتجاه القائم على الرأي ومؤلفات حجة الإسلام أبي حامد الغزالي، مثل كتاب إحياء علوم الدين لاشتماله كما يرون على أحاديث ضعيفة وأقاويل الفلاسفة وآراء المتصوفة.

وتهاجم الكتابات السلفية كذلك المذاهب والتمذهب، وتطالب بفتح باب الاجتهاد خارج إطار "بدعة التمذهب". كما تهاجم بشدة التصوف والتشيع وبناء القبور والمزارات والاحتفال بالأعياد الدينية بما في ذلك المولد النبوي والإسراء والمعراج. ولهذه الجماعات في العالم الإسلامي سجل حافل بالخلافات التي تنشأ مع الأحزاب الإسلامية الأخرى أو جماعات الصوفيين أو الشيعة. إلا أن الجماعات السلفية تقف عادة موقفاً مسالماً من الأوضاع والأنظمة السياسية القائمة، لأن في الثورة والفتنة شروراً كثيرة.

ومن الجماعات الإسلامية البالغة الأهمية في العالم العربي والعالم الإسلامي جماعات الصوفيين. وقد استطاعت هذه الجماعات أن تحافظ على العلاقة الروحية والاجتماعية بين أقطار العالم الإسلامي من خلال "طرقها" والخدمات التي تقدم في التكايا والرباطات، كما نجحت في نشر الإسلام في آسيا وأفريقيا، والحفاظ عليه في الجمهوريات السوفيتية رغم الحرب الشديدة للأديان من قبل الدولة السوفيتية.

لعبت الطرق الصوفية – وما تزال – دوراً سياسياً ودينياً مهماً في السودان ومصر وشمال أفريقيا، وإن كان هذا الدور شبه معدوم في منطقة الخليج والجزيرة الآن. ومن الطرق الصوفية المشهورة الشاذلية والرفاعية والأحمدية والشناوية والتيجانية والنقشبندية. وقد صدر في مصر عام 1976 القانون رقم 118 المعمول به حتى الآن بخصوص تشكيل المجلس الأعلى للطرق الصوفية[75].

7. الأحزاب الشيعية

ظهر أول الأحزاب الشيعية العربية "حزب الدعوة" في العراق مع أواخر الخمسينيات كرد فعل لنمو الحركة الشيوعية في أواخر العهد الملكي

وبداية عهد عبدالكريم قاسم. وبعكس الأحزاب الإسلامية السنية التي أسسها عادة المعلمون والمهندسون والموظفون، لعب "المجتهدون" ورجال الدين وطلبة الحوزات والمدارس الدينية الدور البارز في تأسيسها.

ويبدو أن منطلق التفكير في إنشاء "حزب الدعوة" كان عام 1957 في مدينة النجف بالعراق، حيث تقول بعض المراجع إن السيد محمد باقر الصدر هو الذي اقترح هذا الاسم. واشتهر من قادته الشيخ عارف البصري ومحمد مهدي الآصفي والسيد كاظم الحائري. وكان السيد الصدر على علاقة وثيقة بالسيد الخميني وصاحب دور في إعداد الدستور الإسلامي لإيران، ومؤلف كتابين معروفين في العالم الإسلامي عموماً وهما "**فلسفتنا**" و "**اقتصادنا**". وقد قاد الحزب حركة معارضة قوية ضد حزب البعث خلال السبعينيات، فقامت السلطات العراقية بإعدام السيد الصدر في 8 نيسان/ إبريل 1980، وما يزال هذا الحزب في مقدمة الأحزاب الشيعية في العراق وخارجها.

كما ظهرت تنظيمات شيعية أخرى أعلنت عن نفسها خلال الثمانينيات وبعد ذلك في بعض مناطق الخليج والجزيرة والعراق، مثل حزب "العمل الإسلامي"، و"المجاهدون"، و"جند الإمام".

حزب الله في لبنان

تم تكوين "حزب الله" في لبنان بتأثير عوامل عديدة؛ منها قيام الثورة في إيران، وتعاطف قطاعات واسعة من فقراء الشيعة بخاصة مع الأفكار والشعارات الإسلامية بعد تدهور أوضاعهم، بسبب الهجرة من مناطقهم وآثار الحرب الأهلية والتدخل الإسرائيلي وتفكك الدولة، ومنها

المشكلات المختلفة التي أحاطت بمنظمة "أمل" بعد اختفاء الإمام الصدر عام 1978، وانفصال السيد حسين الموسوي ليشكل جماعة "أمل الإسلامية"، وتولي السيد حسن الحسيني زعامة "أمل" ثم السيد نبيه بري، وهو محام لبناني من مواليد سيراليون في أفريقيا.

بدأ تكوين "حزب الله" بعد نجاح الثورة الإيرانية عام 1979 فيما يبدو، ولكن بروزه جاء مدوياً في أوائل الثمانينيات، عندما داهمت في 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1983 شاحنة مليئة بالمتفجرات، المقر الرئيسي لقوات المارينز الأمريكية في بيروت، حيث أدى الانفجار الانتحاري إلى مقتل 241 أمريكياً، بالإضافة إلى 57 فرنسياً قتلوا في عملية انتحارية متزامنة.

وقد تبنت العملية حركة مجهولة تُدعى "الجهاد الإسلامي"، إلا أن كل الخبراء نسبوا العملية، لحجمها ودقة تنفيذها، إلى جماعة الموسوي (أمل الإسلامية)، أو جماعة محمد حسين فضل الله.

أشرفت مجموعة من رجال الدين الشيعة في منطقة وادي البقاع على تنشيط تنظيم "حزب الله". وكان أبرز هؤلاء صبحي الطفيلي وعباس الموسوي وإبراهيم الأمين وحسن نصرالله، حيث انطلقوا جميعاً لإشعال الثورة الإسلامية في لبنان، بدعم من أكثر من ألف من جنود حرس الثورة الإيراني ممن جرى نقلهم إلى لبنان للمساهمة في إطلاق شرارتها.

وتعززت مجهودات "حزب الله" بالدعم الكبير من شيعة ضواحي بيروت، والعناصر المعترضة أو المنشقة من حركة أمل، والقدرات القيادية والإرشادية للسيد محمد حسين فضل الله الذي اعتبر مرشداً روحياً لها، وإن لم ينضم علناً إلى الحزب[76].

ظهر البيان الأول لحزب الله في أيلول/ سبتمبر 1983 ، بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لوقوع مجزرة صبرا وشاتيلا، وسرعان ما توالت البيانات وبدأت تظهر الرموز: صبحي الطفيلي، عماد مغنية، عبدالهادي حمادة، عباس الموسوي، حسن نصر الله وغيرهم كثيرون[77].

لم يكتف السيد فضل الله (وإعلام "حزب الله" عموماً) بالمطالبة بتحسين مكانة الشيعة وأحوالهم المعيشية فحسب، بل تبنى فكرة إقامة "جمهورية إسلامية" في لبنان، لتكون على الأرجح النموذج الأول للتجربة خارج إيران. وتبنت الحركة كذلك موقفاً شديد العداء إزاء الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وحركة أمل، وبخاصة بعد انسحاب إسرائيل من بيروت، حيث بدأ الصراع بين الحركتين؛ أمل وحزب الله ابتداء من عام 1984، ليمتد طوال الثمانينيات في صراع دموي ومعارك شرسة، مما أدى إلى انقسام عميق في صفوف الطائفة الشيعية، واشتداد الخلاف بين حركة أمل بالذات والجمهورية الإيرانية. وقد اتهم مسؤول كبير في حركة أمل التيار المتشدد في طهران، والذي يقوده علي أكبر محتشمي، بأنه «سبب الويلات والخراب لكل الطائفة الشيعية ولحركة أمل وحزب الله في لبنان»[78].

دافع "حزب الله"، والسيد محمد حسين فضل الله عن فكرة الجمهورية الإسلامية اللبنانية، حيث قال في مقابلة «نحن نعتقد أن ليس هناك مستحيل... وكما استطاع الإسلام أن ينطلق، وكما انطلقت الماركسية، وكما استطاع كثير من الأفكار أن يفرض نفسه يمكن للبنان ولغير لبنان في المستقبل أن يتحول إلى جمهورية إسلامية»[79]. واللافت للنظر، أنه صرح في الفترة نفسها ينتقد ظاهرة التسرع والتخبط في العمل الإسلامي قائلاً: «إنني أعتقد أن العمل الإسلامي ما يزال غير متكامل في

رؤيته السياسية للواقع اللبناني . . . ربما كان من مشكلات العمل الإسلامي هذه الضبابية في الشعارات المطروحة في الساحة . . . إن العمل الإسلامي ما يزال يخضع لكثير من الحالات الفردية الانفعالية التي تفرض نفسها على الساحة من خلال القيام بممارسات تشبه الصرعة، فيما تثيره من صدمة وإثارة . . . إن الانفعال في حركة السياسة الإسلامية، في الأجواء الخطابية الحماسية وفي الأعمال العسكرية الارتجالية يجعل العمل الإسلامي، وكل عمل يتجه هذا الاتجاه . . . يتحول إلى قفزات في الهواء»[80].

وقد هاجمت "حركة أمل" هدف الجمهورية الإسلامية لأنها «لا تؤمن بفكرة إقامة جمهورية إسلامية في بلد يضم 17 طائفة، ولأن فكرة كهذه تعني نزوح كل المسيحيين منه عملياً». أما الأصوليون الإسلاميون، فقد ذكر تقرير صحفي عنهم أنه «ليس للواقع السياسي لديهم إلا أهمية ثانوية باعتبار أن تحقيق الجمهورية الإسلامية هو "واجب مقدس" لا يجوز التخلف عن تحقيقه»[81].

وقد ظل أحد أبرز مؤسسي حزب الله الشيخ صبحي الطفيلي على عدائه للمؤسسة اللبنانية التي هاجمها باستمرار، وقال في مقابلة صحفية: «نحن مسلمون ورئيس الجمهورية في لبنان مسيحي، لا يمكن للمسلم مبايعة مسيحي . . في لبنان يوجد حكام، حتى المسلمون منهم، يجب أن يكونوا في السجن»[82].

ارتبط "حزب الله" ارتباطاً عميقاً بالتجربة الإيرانية وسياساتها، ويشير المراقبون إلى تقارب الشعارات والمواقف بين حزب الله وإيران، وفي عام 1988 قدرت مجلة فرنسية ميزانية "حزب الله" بنحو 144 مليون دولار

سنوياً، وقالت المجلة إن إيران تدفعها بشكل شبه كامل[83]. إلا أن صحيفة اللوموند الفرنسية أشارت عام 1995 إلى انخفاض حجم الدعم الإيراني لحزب الله إلى نحو 25 مليون دولار، بعد أن «عمل حزب الله على تحقيق تمويل ذاتي بدعم مشروعاته الاجتماعية والاقتصادية من الاستثمار في الزراعة والمستشفيات والمدارس وغيرها، بالإضافة إلى مساعدات كبيرة من الشيعة المقيمين في الخارج»[84].

أدى انحسار التوجه الثوري في إيران، ووفاة آية الله الخميني، وتبني الرئيس هاشمي رفسنجاني للسياسات "العملية"، وانتهاء الحرب العراقية-الإيرانية، ونتائج حرب تحرير الكويت، وعملية السلام في الشرق الأوسط، وتفكك المعسكر الاشتراكي إلى ظهور معطيات جديدة، وبخاصة في لبنان التي كانت قد خرجت للتو من حربها الأهلية المدمرة. وقد نشرت بعض الصحف في آذار/ مارس 1992 تقريراً عن قيام حزب الله بإعادة النظر في أفكاره وممارساته. وجاء في التقرير أن « هذا التحول انعطافة فعلية في حياة هذا الحزب برز بشكل واضح منذ انتشار الجيش اللبناني وانكفاء الميليشيات وقرار حلها». ولاحظ التقرير كذلك أن الحزب صار يتجه منذ فترة قصيرة نحو التحول إلى "حزب مدني" بعدما عاش منذ الإعلان عن إنشائه على هامش الحياة السياسية. وأن قياداته الجديدة بصدد إعداد برنامج سياسي يتعلق بلبنان «ككيان قائم متعدد الطوائف»[85]. وقد نشر هذا التقرير بعد شهر من مقتل زعيم الحزب "عباس الموسوي" عندما أطلقت طائرات عمودية إسرائيلية صواريخ على موكب سياراته في جنوب لبنان، حيث خلفه السيد حسن نصر الله.

دشن الخط السياسي الجديد للحزب السيد محمد حسين فضل الله الذي أكد أن الإسلاميين سيشاركون مستقبلاً في الانتخابات اللبنانية. وعندما

جرت هذه الانتخابات في صيف عام 1992، «اكتسح حزب الله المقاعد النيابية الشيعية بالإضافة إلى المقاعد السنية والكاثوليكية والمارونية»[86]. كما شارك الحزب كذلك في انتخابات عام 1996 متحالفاً مع أمل والشيوعيين والقوميين وغيرهم وحقق الدرجة نفسها من النجاح.

وقد تخلى الحزب عن فكرة الجمهورية الإسلامية، حيث استبعدها عضو المكتب السياسي للحزب محمد فنيش بقوله: «ليس هناك أي طرح للحال الإسلامية في لبنان يدعو إلى قيام الجمهورية الإسلامية؛ لأن الظروف الموضوعية لاتسمح بتحقيق هذا الهدف»[87].

إلى جانب النشاطات السياسية للحزب في عموم لبنان وبخاصة بيروت، وأعمال المقاومة والتصدي للاحتلال الإسرائيلي في الجنوب، يشرف الحزب اليوم على العديد من المدارس والمستشفيات والهيئات والمساجد والأندية والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى مجلة **"العهد"** ونشرات أخرى، ومحطة إذاعة وتلفزيون المنار[88].

وكانت مجلة التايم قد قدرت عدد المقاتلين في الحزب عام 1991 بنحو ثمانية آلاف، يدفع لكل منهم راتب شهري قد يصل إلى 400 دولار وفقاً للمخاطر التي يتعرض لها المقاتل، كما يدفع نحو 160 دولاراً شهرياً لعائلات الشهداء، مع توفير زيارات مجانية يقومون بها إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية[89].

8. الإسلاميون المصريون في عهد الرئيس حسني مبارك

أدى اعتقال قادة الإخوان في مكان واحد مع أعضاء الأحزاب الأخرى إلى حدوث تحول في علاقات قوى المعارضة؛ حيث اختلط الإخوان بالوفديين والناصريين والشيوعيين في السجون نفسها[90].

ولم تضطهد السلطات المصرية الإخوان المسلمين هذه المرة بل على العكس اهتمت بالتلمساني مرشد الإخوان، كما صرح لاحقاً عندما تم الإفراج عنه مع غيره في تشرين الثاني/ نوفمبر 1981. وسمح الرئيس مبارك بصدور صحف المعارضة، إلا أن الإخوان فقدوا مجلتهم القوية "**الدعوة**" بسبب وفاة صاحبها صالح عشماوي في كانون الأول/ ديسمبر 1983، ولم يبق لهم سوى مجلة "**الاعتصام**" الضعيفة نسبياً. وعندما أيقن الإخوان أن الحكومة لن تعيد إليهم دارهم ولا مجلتهم ولن تعترف بوجودهم الشرعي كحزب، سعوا إلى دخول البرلمان تحت مظلة الوفد حيث تبنى الوفد قضية تطبيق الشريعة، فكان هذا تطوراً مفاجئاً من حزب علماني عريق، أثار زوبعة بين مؤيديه المسلمين والأقباط، فاستقال منه د. فرج فودة وإبراهيم طلعت، وهاجمه د. لويس عوض. وقد حصل الوفد ومعهم الإخوان على 58 مقعداً من 448 مقعداً في انتخابات أيار/ مايو 1984.

توفي مرشد الإخوان عمر التلمساني في 24 أيار/ مايو 1986. ويقول المحللون السياسيون إن الإخوان كانوا لدى وفاته أربع فرق حول مسألة خلافته: الإخوان القطبيون المتشددون بزعامة صلاح شادي؛ الإخوان القانونيون والحقوقيون بزعامة صالح أبو رقيق، المتنفذون بقيادة مصطفى مشهور، قدامى الإخوان ممن كانوا يرشحون لزعامتهم شقيق حسن البنا عبدالرحمن أو الشيخ محمد الغزالي، ثم استقر الرأي على اختيار محمد حامد أبو النصر[91].

وفي أواخر الثمانينيات، وبعد فشل تحالف الإخوان مع الوفد، تحالفوا مع حزب العمل بعد تحول رئيسه إبراهيم شكري من اليسار إلى الإسلام، فيما تحول رئيس تحرير جريدة الحزب "**الشعب**" الكاتب الماركسي عادل حسين إلى إسلامي متشدد، فصارت تنشر بانتظام آراء الإخوان

واجتهاداتهم. وفي انتخابات عام 1987 أحرز الإخوان 36 مقعداً في مجلس الشعب، وأعلن تكتل الإخوان أنه سيجعل من أسلمة القوانين معركته. وفيما أكد مختار نوح على ضرورة عودة الخلافة، أعلن مأمون الهضيبي أن الإخوان لا يسعون إلى تأسيس دولة دينية على غرار النظام الإيراني، وإنما العودة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، وأكد أبو النصر ضرورة التدرج في تطبيق الشريعة؛ ففي الإسلام نفسه حرم الخمر على ثلاث مراحل، والرق حرم على مراحل كثيرة [92].

قاطع الإخوان المصريون انتخابات عام 1990 بعد تصعيدهم الهجوم على السياسات الحكومية في شتى المجالات داخلياً وخارجياً، وتحولت النقابات التي يسيطرون عليها إلى منابر معارضة بالغة التأثير، إلا أنهم رشحوا أكثر من 150 مرشحاً لانتخابات عام 1995، ولكنهم فشلوا فشلاً ذريعاً ردوه إلى تزوير الانتخابات ومنع مرشحيهم من تنظيم حملاتهم.

وكانت السلطات الأمنية في مصر قد أعلنت عام 1992 عن محاولة لإعادة الهيكل التنظيمي للإخوان فيما عرف "بقضية سلسبيل"، كما جرى الكشف عن محاولة أخرى عام 1995، وألقت السلطات القبض على 82 من أعضاء الجماعة[93].

تتنوع آراء واجتهادات الإخوان في مختلف المجالات، ومن الصعب أن يحاول باحث الخروج بموقف واحد صريح لحركة الإخوان من الديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة ومبدأ استخدام القوة لتحقيق الأهداف السياسية مثلاً؛ فتصريحات وآراء الإخوان داخل مصر نفسها متضاربة وغامضة، وهي أكثر تضارباً وغموضاً أحياناً بين الحركة المصرية الأم ومثيلاتها في العالم العربي مما لا مجال لتوضيحه هنا إلا بشكل موجز.

فقد يكون الإخوان مع الشورى ولا يكونون مع الدستور، أو يكونون مع الدستور لا مع الأحزاب، أو مع الديمقراطية لا التعددية الليبرالية. وقد يكونون مع ضرورة دفع الجزية بالنسبة للمسيحيين وقد لا يصرون عليها، وقد يؤمنون بحقوق المرأة السياسية والاجتماعية وقد يجزئونها، وقد يكونون مع الاشتراكية أو مع الاقتصاد الحر، وقد يكونون مع التطبيق الفوري للشريعة والحدود أو على العكس يدافعون عن "حتميّة سُنّة التدرج".

من النماذج المعروفة لهذا التناقض موقف الإخوان من حق العمال في الإضراب. ففي عام 1939 مثلاً طالبت صحف الإخوان الحكومة المصرية بإنصاف العمال، لكنها في الوقت نفسه «هاجمت الإضراب كوسيلة، بحجة أنها تتنافى وتعاليم الإسلام».

وبعد الحرب العالمية الثانية وتزايد عدد العمال في حركة الإخوان «نجد الجماعة توجه نقداً لقانون النقابات الذي صدر عام 1940 لكونه قد حرم تكوين اتحادات عمالية، كما حرمهم من حق الإضراب الذي هو سلاحهم الوحيد في مواجهة بطش الرأسماليين بهم وبحقوقهم»[94].

ومن أمثلة الغموض والتضارب في موقفهم من الديمقراطية والتعددية ما يلي:

في مقابلة لمرشد الإخوان عمر التلمساني مع جريدة "**القبس**" الكويتية يوم 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1985 صرح بما يلي: «إنني أؤيد وجود التيارات الإسلامية . . . وأؤيد وجود حزب شيوعي، وأؤيد وجود حزب ناصري. . . كل إنسان يريد أن يعبر عن رأيه صراحة وفي النور، فأنا من مؤيديه لأنه في اليوم الذي أمنع فيه أي حزب من الظهور فإنني أحكم بالإعدام على نفسي وليس عليه هو».

وفي مقابلة مع صحيفة "**الأنباء**" الكويتية صرح مرشد الإخوان محمد حامد أبو النصر يوم 13 آذار/ مارس 1987 قائلاً: «الإخوان يرحبون بوجود حزب شيوعي». ولكن انظر ما يصرح به المهندس مصطفى مشهور مرشد الإخوان بعد وفاة أبو النصر، في ندوة حول الديمقراطية نشرها الأستاذ فهمي هويدي في صحف "**الأهرام**" القاهرية و"**الوطن**" الكويتية و"**الخليج**" الإماراتية:

«أنا لا أرى محلاً في الواقع الإسلامي لفتح الأبواب أمام المخالفين للإسلام، للدعوة لمبادئهم، سواء كان هؤلاء من العلمانيين أو الشيوعيين، وهذا الموقف هو من قبيل الوقاية التي ينبغي التماسها لتأمين المجتمع والدفاع عن قيمه الإسلامية وعافيته الإيمانية»[95].

وقد لاحظ معدو تقرير مركز الأهرام عن "**الحالة الدينية في مصر عام 1995**"، وهو من أفضل وأحدث التقارير المعدة في هذا المجال، أن لغة جماعة الإخوان السياسية لم تتغير كثيراً في تراوحها بين التشدد والاعتدال[96].

ومن التطورات التي لابد من الإشارة إليها، محاولة بعض شبان الإخوان منذ بضع سنوات تكوين حزب جديد باسم "الوسط". وقد برزت في المحاولة الجديدة أسماء بعض المتقدمين ومنهم المحامي أبو العلاء ماضي، ود. سليم العوا، ووحيد عبدالمجيد، وضياء رشوان. كما طالبت الحركة الجديدة، الواقعة بين مطرقة الحكومة وسندان حركة الإخوان الأشد معارضة من الحكومة للحركة الجديدة، السماح لها بإصدار جريدة بعنوان "**المستقبل**"، إلا أن الحكومة المصرية منعت إقامة هذا الحزب.

شهد عصر الرئيس حسني مبارك كذلك نمواً ملحوظاً في نشاط تنظيمات العنف الدينية ونشاطاتها الموجهة ضد السياح على وجه الخصوص، وكانت أقسى صوره ما جرى في صيف 1997 في الأقصر.

وقد أشرنا سابقاً إلى تنظيم "التكفير والهجرة" و"تنظيم الفنية العسكرية" وتنظيمات الجهاد التي اغتالت الرئيس السادات عام 1981، وبقي أن نشير إلى التنظيمات التي سميت بـ "الجماعات الإسلامية". ويقصد بها عادة تلك التي ظهرت في الجامعات المصرية مع بداية السبعينيات، والتي قيل إن الرئيس السادات وافق على إنشائها ومدها بالمال لضرب الناصريين واليساريين وإخراجهم من الساحة.

وقد سيطرت هذه الجماعات على الاتحادات الطلابية، وأقامت عام 1980 اتحاداً أعلى أطلقت عليه اسم "الجماعة الإسلامية"، وبرز من كبار قيادييها د. حلمي الجزار كأمين عام أو "أمير الأمراء"، ومحمد عبدالقدوس ود. عصام العريان. وسرعان ما تطور الأمر مع مرور الوقت إلى وقوع انقسامات، فظهرت ثلاث "جماعات" يسيطر على إحداها الإخوان المسلمون، ويهيمن تنظيم "الجهاد" على الثانية، فيما بقيت الثالثة مرتبطة بأفكار عبود الزمر والجيل القديم من تنظيم الجهاد[97].

استطاعت سلطات الأمن في مصر كما يقول د. رمضان «القضاء على تنظيم الجهاد بشكله الذي اغتال السادات، ولكنها لم تستطع أن تقضي على فكر التكفير». فاستمر مستفيداً من مظاهر التفاوت الطبقي وتزايد الانفتاح والاستهلاك، وازداد عدد تنظيمات العنف والتكفير في الأحياء الشعبية في الفترة بين 1975 - 1985 إلى ست عشرة جماعة منها جند الرحمن، الفرماوية، المنعزلة شعورياً، القطبيون، حزب الله، والسماوية . . . وغيرها[98].

وكان " طه السماوي" من بين العناصر الإرهابية النشطة ممن كانوا مع الإخوان ثم سجنوا، وعندما خرج من السجن اشتغل في تجارة العسل، وألف جماعة تكفيرية انتشرت في القاهرة والمحافظات الأخرى، فيما عين نفسه أميراً عاماً للجماعة. وفي عام 1985 شكل جناحاً عسكرياً للجماعة، إلا أنه تم إلقاء القبض على عناصر حركته بعد انشقاق جماعة " حرائق أندية الفيديو" عن حركته، والانتقال من محاولات حرق هذه الأندية والمسارح ودور السينما ومحلات الخمور وسيارات الشرطة ومحلات بيع الذهب التي يمتلكها الأقباط إلى محاولة اغتيال المسؤولين السياسيين[99].

ومن أخطر الجماعات التي ظهرت في عهد الرئيس مبارك في تقويم د. عبدالعظيم رمضان، "الناجون من النار" التي بدأت نشاطها عام 1980، وكانت تشارك الجماعات الأخرى في تكفير المجتمع حكاماً ومحكومين، وتستبعد صفة " أهل الكتاب" عن المسيحيين، وتدعو علناً إلى استخدام العنف ضدهم. وفي صيف عام 1987 نفذت هذه الجماعة ثلاث محاولات اغتيال مهمة ضد وزير الداخلية الأسبق حسن أبو باشا، ورئيس تحرير مجلة "**المصور**" مكرم محمد أحمد، ووزير الداخلية الأسبق محمد نبوي إسماعيل.

وقد تبين في المحاكمات أن عناصر التنظيم كانوا يؤمنون أن مصر دار حرب وأن المصريين كفار، جيشهم وحكومتهم وحاكمهم.

أما عمر عبدالرحمن أمير "الجماعة الإسلامية" فقد تمت تبرئته عام 1982 من جريمة اغتيال السادات، واستمر يرى أن الحاكم الذي يحكم بغير ما أنزل الله «كافر كفراً أكبر يخرجه عن الملة». وفي الوقت الذي يكفر أمير "الجماعة الإسلامية" المجتمع فإنه لا يكفر الأفراد، كما تحتل فتاوى الشيخ

عبدالعزيز بن باز مسؤول الإفتاء في المملكة العربية السعودية، في تعريف المنكر والبدعة وتحريم التدخين وإطلاق اللحية وغيرها مكانة خاصة لديه. وتعتبر "الجماعة" الديمقراطية متعارضة مع الإسلام، وأن دخول الإخوان الانتخابات عام 1984 كان «إثماً عظيماً وذنباً كبيراً». واعترضوا على اشتراك الإسلاميين في الانتخابات عام 1987، وأعلنوا أنهم ضد تعدد الأحزاب. وعلى الرغم من أنهم تفرعوا من تنظيم "الجهاد" فإنهم يطلقون على أنفسهم اسم "الجماعة الإسلامية".

والخلاصة، أن تنظيمات التكفير والعنف واصلت ما اعتبرته "جهاداً" ضد النظام الكافر، كما ظهر جناح عسكري للجماعة الإسلامية وجرت محاولات ناجحة وفاشلة - لا مجال هنا لذكرها - بحق مسؤولي الدولة والشرطة والمعارضين للإسلاميين شملت كذلك الأقباط والكنائس والمحلات التجارية وغيرها[100].

ولقد انتعشت بوادر أمل في تحسن الأوضاع عندما أعلنت القيادة الداخلية للجماعة الإسلامية، وبخاصة عبود الزمر عزمها على التوقف عن استخدام العنف في بيان في صيف عام 1997، إلا أن انقساماً بين قيادة الداخل والخارج جعل إيقاف العنف مستحيلاً، في الوقت نفسه لم تستجب الحكومة المصرية لهذا البيان، وكانت النتيجة أن وقعت حادثة الأقصر ضد السياح.

9. المجتمعات العربية والتيار الديني

نجحت الحركات الإسلامية بمختلف أجنحتها وأجهزتها وأفكارها في أن تؤثر بشدة في المجتمعات العربية وتغير الكثير من ملامحها.

أ ـ **على الصعيد السياسي**، وجدت كل الدول والأنظمة العربية تقريباً نفسها في موضع الدفاع عن النفس وأخذ تيار الإسلام الحركي المسيَّس بالاعتبار على كل صعيد. وصارت القوانين والدساتير واللوائح السائدة كلها موضع تساؤل.

- كتب أحد المستشارين القانونيين الإسلاميين في مصر مثلاً، في مجلة الإخوان "**الاعتصام**" يطلب من "قضاة مصر الإسلامية"، أن «يضربوا بقانون البشر سيئ السمعة عرض الحائط، بل يركلوه بأقدامهم في ثبات دون أي اعتبار لمساءلة أو عقاب، وأن يحكموا على الفور بما أنزل الله، وألا يكرهوا قلمهم على أن يكونوا عبيداً لطواغيت البشر ولقوانين موضوعة»[101]. هذا على الرغم من الاعتراف المتواضع للمرحوم الشيخ محمد الغزالي نفسه بعدم اكتمال إعداد التشريعات الإسلامية اللازمة؛ فعلى سبيل المثال، يقول: «نحو 25 كبيرة من الكبائر لم توضع لها عقوبات، نحن لم نضع عقوبة للتعامل بالربا أو للغصب أو للفرار من الزحف أو لأكل مال اليتيم أو للغش، أو لما يقع من مخالفات كثيرة . . . قوانين العمل والعمال ما تزال صفراً عندنا ونستوردها الآن من الخارج. . . القوانين الإدارية إلى الآن ما تزال أيضاً مجلوبة»[102].

- من جانب آخر انتشرت عبارات وفتاوى التكفير بحق الحكام والحكومات والأنظمة السياسية والأفكار الإصلاحية، واعتبرتها معظم الاتجاهات مبادئ مستوردة تهدد "حصون الإسلام" من الداخل، ونُظر إلى كل تحرك سياسي كامتداد لنظرية المؤامرة الكبرى أو بروتوكولات حكماء صهيون، في الوقت الذي يدور فيه جدل

مطول بين الإسلاميين أنفسهم معتدلهم ومتطرفهم، حول طبيعة النظام الإسلامي الموعود، والديمقراطية والشورى والمعارضة والسياسة الخارجية وعلاقات السلم والحرب مع الدول الأجنبية، مما يؤكد عدم تبلور التوجهات السياسية للإسلاميين على الصعيد النظري.

- دخلت دول عربية عديدة في صراع سياسي وعسكري مع الإسلاميين، فيما انقسم المثقفون على أنفسهم حول خيارين هما: الإقرار بالحق الديمقراطي للجماعات الإسلامية التي قد تجر البلاد في حال فوزها إلى التشدد السياسي والتزمت الاجتماعي ومصادرة الحريات، أو الوقوف مع أنظمة وأوضاع غير قانونية تسلطية ومعوقة للتقدم الاجتماعي والتحديث، من باب اختيار أهون الشرين.

- وفيما يتواصل الجدل بين الإسلاميين حول الفرق بين الشورى والديمقراطية ومدى شرعية الانتخابات والمجالس والدساتير وحق المرأة والأقليات في العمل السياسي، يستفيد الإسلاميون من أي دولة فيها حقوق دستورية وديمقراطية لتحقيق مكاسب سياسية وتنظيمية وقانونية، كما في مصر والأردن والكويت واليمن، بل وخارج العالم العربي كذلك، ولكنهم لا يعبؤون عادة بإقامة أنظمة ديمقراطية دستورية تعددية، أو نقابات وحركة نشر حرة في المناطق التي يقوى فيها نفوذهم.

ب- **على الصعيد الاجتماعي**، تتجلى ضغوط هذه الحركات في مجال تقييد حرية وحقوق المرأة فهناك أساساً جدل فقهي موروث حول ما يعتبر عورة من المرأة وخاصة الوجه والكفين، حيث لا يعتبرهما مالك وأبو حنيفة عورة، ويذهب إلى اعتبارهما عورة كل من الشافعي وابن حنبل[103].

- وهناك اليوم جدل واسع بين الإسلاميين بمختلف تياراتهم حول مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية، وفي العمل مقابل أجر والراتب الذي يجب أن تتقاضاه، وما هي المناصب التي يحق لها توليها، بل وأحياناً في حقها في الخروج من المنزل، وقيادة السيارة، والسفر دون محرم يرافقها، وتحصيل الدراسة الجامعية، وغير ذلك.

وكما هو الأمر في المجال السياسي، فإن الحركات الإسلامية والنقابات والاتحادات المهنية والطلابية المرتبطة بها في مختلف الدول العربية، تستفيد من الحقوق التي تتمتع بها المرأة حالياً والنابعة من "القوانين الوضعية" كما يسميها الإسلاميون، فلا تمانع الحركات الإسلامية من الاستفادة من أصوات الطالبات في الانتخابات الجامعية أو أصوات النساء في انتخابات الجمعيات التعاونية وجمعيات النفع العام مثلاً.

وعلى صعيد ثالث، تنشر هذه الحركات الإسلامية والمؤلفون المؤيدون لتفسيراتها الخاصة للآيات والأحاديث، العديد من الأشرطة والكتب والمنشورات التي تقلل من شأن المرأة، وتتحدث باستفاضة عما تسميه بمكائدها وشهواتها الطاغية، وتنبه إلى عاطفيتها ونقصان عقلها . . . الخ.

- ومن الظواهر التي تفاقمت تحت وطأة التركيز على العامل الديني، المشكلة الطائفية والمذهبية. وقد عانى المسلمون مثل غيرهم من التعصب المذهبي في القرون الماضية، حيث وقعت مشكلات لاحصر لها في هذا الصدد[104].

لقد أثار التشدد الديني العديد من المشكلات الطائفية بين الشيعة والسنة وبين المسلمين والمسيحيين في العديد من الدول العربية والإسلامية وخصوصاً مصر، ونجم عن هذا انقسامات تحتاج إلى جهود الكثير من العقلاء لتجنب ويلاتها[105].

جـ ـ **على الصعيد الثقافي**، واكب انتشار الجماعات الإسلامية تهجم قاس على الكثير من التيارات الأدبية والفلسفية الحديثة، وبخاصة الغربية منها، التي اعتبرت معادية للإسلام؛ فمثلاً يقول سيد قطب في كتابه **"معالم في الطريق"**:

«إن اتجاهات (الفلسفة) بجملتها، واتجاهات (تفسير التاريخ الإنساني) بجملتها، واتجاهات (علم النفس) بجملتها... واتجاهات دراسة (الأديان المقارنة) بجملتها، واتجاهات (التفسيرات والمذاهب الاجتماعية) بجملتها... إن هذه الاتجاهات كلها... متأثرة تأثراً مباشراً بتصورات اعتقادية جاهلية»[106].

ويحدد أحد الإخوان المسلمين صراحة ضوابط اقتناء أي مجلة أو صحيفة، فيشترط فيها ما يلي:

1. أن تكون معروفة باتجاهها الإسلامي، أو صبغتها العلمية البحتة.
2. ألا يعرف عمن يشرف على إدارتها وتحريرها الزيغ والانحراف والتحلل.
3. ألا ينشر فيها صور تمس الفضيلة والأخلاق.
4. ألا يعرف عنها أن لها أي دس يستهدف نظام الإسلام.
5. ألا يعرف عنها أن لها أي ارتباط عقائدي مع أي جهة استعمارية أو إلحادية.

ثم يكمل قائلاً: «فإذا وجدت - أخي المسلم - مجلة أو صحيفة هذه مواصفاتها فلا بأس أن تقتنيها وتدخلها بيتك، وتكون في متناول أولادك وأهلك»[107].

- ومن محاولات الإسلاميين المتسرعة في المجال الثقافي، ما يعمد إليه البعض من إجراء مجموعة من التحويرات والتعديلات السطحية على البحوث النفسية والجغرافية والاجتماعية وغيرها، وإضافة بعض النصوص الدينية هنا وهناك، باسم "أسلمة العلوم"، في حين تتراكم مئات المشكلات العربية في هذه المجالات وسائر مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي تحتاج إلى أن يبحث فيها الباحثون العرب بشكل مستقل، وابتكار المناهج الجديدة في البحث، ووضع الحلول العملية لها، بدلاً من محاولة "أسلمتها".

- ومن المؤسسات العربية التي عانت الكثير - وما تزال - بسبب ضغوطات التشدد الديني مؤسسات التربية العامة من مدارس ومناهج وجامعات، وبخاصة تلك القائمة في البلدان التي تسمح قوانينها بتنظيم النشاط الطلابي والتي تتوافر فيها هوامش معقولة من الحرية السياسية.

ففي كثير من هذه الدول تسربت أفكار التيارات المتشددة وتحليلاتها إلى المناهج المدرسية، وبخاصة إلى مواد التربية الإسلامية واللغة العربية والتاريخ، وفي دول أخرى صار المدرس والأستاذ الجامعي يتجنب كل الموضوعات والأفكار التي تثير ضده الجماعات الإسلامية، وبخاصة بعد أن سيطر هؤلاء على الاتحادات والنشاطات الطلابية، وصاروا في بعض الجامعات الإدارة والإرادة الحقيقية لها.

• ومن المشاهد التي لا تنسى في الجامعات المصرية مثلاً خلال الثمانينيات، ما يرويه الدكتور عبداللطيف عبدالمحسن وكيل كلية الهندسة بجامعة أسيوط؛ فيقول:

«طلبت مني جماعة من الطلبة الاعتصام لمدة ساعة احتجاجاً على تعذيب زميلهم محمد بكير على يد الجماعة الإسلامية، فسمحت لهم. ثم فوجئت بأصوات صراخ الطلبة والطالبات في الفناء، فألقيت نظرة من النافذة، وفوجئت بمشهد لم أره إلا في أفلام السينما. شاهدت مئات من أعضاء الجماعات الإسلامية في صفوف متراصة داخل فناء الكلية، يحملون المدى والجنازير والعصي، وأميرهم ينظمهم بأوامر غريبة قائلاً: الميمنة تتحرك، والميسرة تستعد، والقلب يهاجم. وتقدمت هذه الصفوف في خطوات قتالية على مجموعة الطلبة المعتصمين، وأخذوا يضربونهم ويطاردونهم داخل حجرات الكلية وهم يرددون من خلال (ميكروفونات) يحملونها: «الله أكبر، الجهاد. وقد حاولت النزول إلا أن زملائي منعوني خوفاً من الاعتداء عليّ، وأغلق الأساتذة المكاتب على أنفسهم تحسباً من الاعتداء»[108].

د- **على الصعيد الاقتصادي**، أدى تنامي قوة الحركة الإسلامية إلى تزايد وانتشار وتفرع الشركات والمصارف الإسلامية ومؤسسات توظيف المال بالطرق التي وصفت بأنها "لا ربوية". وقد رافقت بعض هذه الشركات في مصر اضطرابات اقتصادية بعد انهيار بعضها، إلا أن التجربة نمت وانتشرت في سائر الدول الإسلامية.

- وقد بدأت مسيرة العمل المصرفي الإسلامي في الستينيات في مصر، وكان "بنك دبي الإسلامي" ومن قبله "بنك جدة الإسلامي" أول المصارف ومن بعدهما "بيت التمويل الكويتي" عام 1977 .

وتذكر إحدى الدراسات الاقتصادية أن جنوب آسيا يعتبر اليوم أكبر قاعدة للمصارف الإسلامية في العالم، حيث يوجد فيها 47 مصرفاً إسلامياً تضم 25 ٪ من إجمالي موجودات المصارف الإسلامية في العالم وثلث ودائعها. وتؤكد الدراسة كذلك وجود 144 مصرفاً إسلامياً، تصل ودائعها إلى ما يقارب 77 ألف مليون دولار وموجوداتها أكثر من 166 ألف مليون دولار عام 1995[109] .

- بيَّن باحث اقتصادي من الإسلاميين السعوديين ستاً من أبرز "مشكلات وسلبيات" المصارف الإسلامية اليوم، فذكر منها نقص التنسيق بين هيئات الرقابة الشرعية، ونقص الكوادر المصرفية المتفهمة لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي، وعدم وجود معيار إسلامي للربح، وضعف معدل العائد مع تفضيل مصلحة المساهمين على حساب المودعين، وضعف التنسيق والتعاون بين المصارف الإسلامية، وطغيان عقود المرابحة على النشاطات الأخرى بنسبة تبلغ 80٪، والتي وصفها الباحث بأنها نسبة غير عادية ومخيفة[110] .

- وقد أثار تحريم الفوائد المصرفية الثابتة على الدوام جدلاً بين الإسلاميين إلى أن برز الرأي القائل بتحريمها. وكان هذا الاتفاق منطلق تجارب المصارف الإسلامية أو اللاربوية، إلا أن شيخ الأزهر د. محمد سيد طنطاوي نفى حرمتها المطلقة، أو اعتبار هذه الفوائد التي تدفعها المصارف على الإيداعات بالضرورة من الربا الفاحش المنهي عنه في

الشرع، وقال إن: «البنوك التي تحدد الأرباح مقدماً هي الأقرب إلى الإسلام، لأنها تعرفني حقي... فتحديد الربح مقدماً لا علاقة له بالحل والحرمة»[111]. كما أعلن مفتي مصر د. نصر فريد واصل «أن أرباح وعوائد الاستثمارات في البنوك حلال وأن القول بحرمتها جهل بالإسلام»[112].

- وكانت جماعة الإخوان المسلمين قد اهتمت منذ البداية بتأسيس الشركات والدخول في مجالات الصناعة والتجارة، وقد قال مرشد الجماعة الشيخ حسن البنا في بعض أحاديثه إن المال زينة الحياة وعصبها وعدة الأمم، فيجب على الأفراد والأمم أن تسعى للاغتناء، وأضاف: «ليس الزهد أن تترك الدنيا في يد الكفار يتمتعون بها وأنت محروم منها، بل حقيقة الزهد أن تمتلك الدنيا حتى يستوي عندك الذهب والتراب»[113].

- لم تسلم تجربة المصارف الإسلامية من نقد الإسلاميين أنفسهم قبل غيرهم كما بينا منذ قليل. فقد اعترض عليها مثلاً شيخ الحركة السلفية بالكويت عبدالرحمن عبدالخالق، الذي هاجم بيع المرابحة قائلاً: «إن أخبث صور التعامل التي انبنت على بيع الأجل مع زيادة هي الصورة المسماة زوراً ببيع المرابحة التي يجريها ويتعامل بها كثير من البنوك الإسلامية، وإنني أبرأ إلى الله أولاً من هذه المعاملة والحيلة الشريرة، وذلك أن إتيان الحرام على وجهه أهون عند الله من التحايل عليه»[114].

- ومما يلفت النظر في هذا المجال موقف رائد فكرة المصارف الإسلامية المرحوم د. أحمد النجار قبيل وفاته. ففي مقابلة صحفية مع جريدة "**صوت الكويت**" قال: «إنّ الممارسة العملية حتى الآن لم تحقق

"صوت الكويت" قال: «إن الممارسة العملية حتى الآن لم تحقق الهدف من إنشاء البنوك الإسلامية، ولم تقربنا للغاية، وهناك شك في إمكان تعديل مسارها . . . إن المؤسسات المالية الإسلامية لم تأخذ من المنظومة المالية الإسلامية سوى عنصر واحد هو عاطفة الجماهير الإسلامية»[115].

وكرر د. النجار نقده الشديد للتجربة في كتاب واسع التداول، نشر عام 1993 بعنوان **"حركة البنوك الإسلامية: حقائق الأصل وأوهام الصورة"**، حيث اتهم الحركة بالانحراف الشديد عن أهدافها، والانصراف عن التنمية الجادة، والانغماس في المضاربات العقارية وفي العملات الأجنبية، والاتكاء الشديد على المضاربة، وتوظيف نسبة كبيرة من أموالها خارج البلدان الإسلامية، وعدم الاهتمام بصغار المستثمرين، وقال إن المصارف الإسلامية تأخذ الاتجاه نفسه الذي تنتقده في مسلك المصارف التقليدية حيث تقوم بتمويل الأغنياء ليزدادوا غنى. واتهم مديري هذه المصارف بعدم الاكتراث بالبعد الفكري والعقائدي للمصارف الإسلامية، وقال إن الفقهاء من هيئات الرقابة الشرعية لهذه البنوك «ليسوا جميعاً ممن ينتمون إلى الطبقة الأولى من فقهاء عصرنا، وأن الجميع يتصارع على المناصب والامتيازات»[116].

أثارت هذه الملاحظات وغيرها جدلاً ملحوظاً في صفوف الإسلاميين، حتى عمد بعضهم إلى اعتبار هذه المصارف مصارف "لاربوية" في طريقها إلى أن تكون إسلامية.

10. محاولات في النقد الذاتي

تنبهت الحركة الإسلامية العربية منذ سنوات إلى مشكلاتها الحزبية

والسياسية والفكرية، وتنادى العديد من أعلام "الصحوة الإسلامية" مثل د. يوسف القرضاوي والمرحوم الشيخ محمد الغزالي إلى ضرورة المبادرة بعلاج هذه المشكلات قبل أن تستفحل، وصدر لهم العديد من الكتب والمقالات في هذا المجال[117].

يقول د. عبدالله عمر نصيف في حفل افتتاح رابطة العالم الإسلامي في لندن عام 1983: «نجد اليوم حقيقة مؤلمة في العمل الإسلامي... كل فرد يريد أن يصبح قائداً... وكل مجموعة أو حزب يرى أنه هو وحده على صواب وأن بيانه السياسي أو طريقة عمله هي وحدها المنبثقة من الإسلام»[118].

وحذرت مجلة "**الأمة**" الإسلامية القطرية في أحد أعدادها من أن «عملية الاحتراف بالإسلام والأكل به وقبض ثمن الدعوة الإسلامية والعمل الإسلامي، من أخطر التحديات التي تهدد الكيان الإسلامي وتواجه عالم المسلمين اليوم»[119].

وقالت في عدد آخر: إنه «لا بد لنا من أن نعترف أيضاً أن كثيراً من العاملين للإسلام اليوم ليسوا بمنأى عن الإصابة بالأمراض والعلل التي أصابت مجتمعاتهم المتخلفة»[120].

وكرس د. يوسف القرضاوي جل كتاباته النقدية للحديث عن بعض ممارسات الإسلاميين وبخاصة "الغلو الديني والتطرف". وعدّ من ملامح هذا الغلو والتطرف «التعصب للرأي تعصباً لا يعترف معه للآخرين بوجود»، و «التزام التشديد دائماً مع قيام موجبات التيسير»، و «الغلظة والخشونة»، و «سوء الظن بالناس»، وأخيراً «السقوط في هاوية التكفير».

وحذر د. القرضاوي الشبان الإسلاميين من ترك تخصصاتهم العلمية

حاجة إلى أهل الاختصاص، فإن للعلم الشرعي أدوات لم يتوفروا على تحصيلها». وأضاف أنه لا يقر ما يصنعه بعض هؤلاء الشبان من ترك كلياتهم النظرية كالآداب والتجارة، أو العلمية كالطب والهندسة للتخصص في دراسة الشريعة، «وأخشى ما أخشاه أن يكون وراء هذا التحول شهوة خفية للظهور والتصدر في المجالس والحلقات، ربما لا يشعر بها صاحبها ولكنها مستكنة في أعماقه»[121].

ويعلق المرحوم الشيخ الغزالي على مثل هذا التصرف قائلاً: «إن هناك سبعين صناعة مدنية وعسكرية تتعلق بالنفط واستخراجه والانتفاع بمشتقاته لا نعرف منها شيئاً، فهل تخدم عقيدة التوحيد وما ينبني عليها بهذا العجز المهين؟ وقد رأيت صيدلياً مشغولاً ببحث قضية "صلاة تحية المسجد" في أثناء خطبة الجمعة ومهتماً بترجيح مذهب على مذهب، فقلت له: لماذا لا تنصر الإسلام في ميدانك، وتدع هذا الموضوع لأهله؟ إن الإسلام في ميدان الدواء مهزوم! ولو أراد أعداء الإسلام أن يسمموا أمتك في هذا الميدان لفعلوا، ولعجزتم عن مقاومتهم! وسألني طالب بأحد أقسام الكيمياء عن موضوع شائك في علم الكلام! فقلت في نفسي: إن جائزة "نوبل" لهذا العام قسمت بين نفر من علماء الكيمياء ليس فيهم عربي واحد».

وفي المجال السياسي يقول الغزالي: «أريد أن أؤكد للشبان أن إقامة دين شيء، واستيلاء جماعة من الناس على الحكم شيء آخر. إن أناساً حكموا باسم الإسلام ففضحوا أنفسهم، وفضحوا الإسلام معهم!!»[122].

وتعكس كتابات د. فتحي يكن مفكر الإخوان المسلمين في لبنان، استياء مماثلاً من توجهات وسلوك بعض الدعاة، لأن الشخصية الإسلامية المعاصرة - كما يعتقد - قد أصيبت «بتشوهات أدت إلى تعطيل دورها

الأصيل». ومن أبرز هذه التشوهات «غلبة المثالية السلبية على الحركية، وغلبة النظرية على الواقعية، وغلبة التطرف على الاعتدال، وغلبة الهوى على الحق»[123].

ويقول في كتابه "**تساقط الدعاة**": إن ساحة العمل الإسلامي قد «منيت بشخصيات ذاع صيتها وعمت شهرتها الآفاق، ثم تبين من خلال تعاملها اليومي أنها أبعد ما تكون عن الإسلام أخلاقاً وسلوكاً»[124].

وفي كتاب آخر من كتبه يقول: «إن أكثر الدعاة في هذا الزمن تنقصهم المناعة النفسية القوية تجاه الإغواء والإغراء... فالأفكار والمفاهيم تبقى شعارات ونظريات فارغة ما لم تعد أصحابها والمؤمنين بها إعداداً عملياً حسياً... وما لم تتجسد في حياة الدعاة قيم الدعوة»[125].

ويلاحظ أحد قدماء الإخوان المسلمين الكويتيين وهو د. عبدالله النفيسي غياب الاستراتيجية الواضحة عن العمل الإسلامي، «فجميع مؤسسات الحركة غارقة إلى أكثر من قامتها في أعمالها اليومية»، ولا يوجد تفكير منهجي يسيرها[126]. وينتقد د. النفيسي الإسلاميين «إن نجوم المال ورجال الأعمال أصبحوا – من خلال هباتهم ومنحهم للحركة – يساهمون بدرجة ملحوظة في توجيه الحركة والتحكم بشبكة علاقاتها السياسية في كثير من الأحيان... وصاروا أثقل في ميزان الحركة ومعيارها من كافة الاختصاصيين بشتى خبراتهم»[127].

وتطال ملاحظات النفيسي مرشد الإخوان حسن البنا نفسه، فيرى فيه ثلاث "نقاط ضعف" «أولها ضعف إشرافه على (النظام الخاص) أي الجناح العسكري في الجماعة، وثانيها إهماله تدريب كوادر قيادية تتمتع بأهلية القيادة لتأتي من بعده، وثالثها تحامله الدائم على الحزبية

والأحزاب، مما يعكس لديه غياب النظرية المتكاملة لعلاقاته السياسية داخل مصر»[128].

ويأخذ الأستاذ عدنان سعدالدين وهو مراقب عام سابق للإخوان المسلمين في سوريا على الإسلاميين نفورهم من الديمقراطية. «فالبعض يتحفظ منها، والبعض يغمز من قناتها، والبعض يعلن رفضه لها، وآخرون دأبوا على مقتها والتهجم عليها». ويقرر «أن الدكتاتورية هي التي تعارض وتناقض نظام الشورى في الشريعة الإسلامية». ومن هنا، فـ «إن تحفظ الأحزاب التي تدعو لاستئناف الحياة الإسلامية من الديمقراطية خطأ فادح»[129].

11. استنتاجات

لا يعكس المد الإسلامي السياسي قوة الحركات الإسلامية وامتلاكها الحلول الحقيقية لمشكلات العالم العربي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية، بقدر ما يعكس نتائج فشل العديد من التجارب العربية المعاصرة في التنمية وبناء الدولة الحديثة واللحاق بركب العصر، تلك الدولة التي توفر الحريات والحقوق اللازمة، وفرص العمل، وإمكانية تحقيق الذات.

ولاشك في أن هذا الفشل قد تعاظمت أبعاده بسبب التزايد الهائل للسكان، واشتداد الفقر، بالإضافة إلى قوة إحساس الشعوب العربية بأزمة الهوية في عصر تتبدل فيه الأنظمة والقيم بسرعة كبيرة.

ولقد رأينا بأعيننا من خلال بعض التجارب الإسلامية في أفغانستان وإيران والسودان أن مجرد وصول الإسلاميين للسلطة لا يعني على الإطلاق حل مشكلات هذه المجتمعات التي ما تزال كما كانت متخلفة

وأحياناً ممزقة في الحروب الأهلية المؤسفة، أو تخضع كما في أفغانستان لأوضاع تُصادر فيها الحريات الفكرية والسياسية والاجتماعية. وفي السودان التي كتب مرشدها د. الترابي مطولاً في الحرية والحضارة والتطور، قضت الدولة على الوجود المستقل للمعارضة والكثير من مظاهر الديمقراطية، وعانى الاقتصاد من تضخم رهيب، وفقدت العملة المتداولة قدرتها الشرائية.

ومع هذا لا يمكن القول إن الحركة الإسلامية قد فقدت نفوذها وبريقها. فما يزال الاحتياطي البشري كبيراً، وحلم تأسيس نظام مثالي خال من المشكلات والرذائل العصرية قائماً. وما تزال الاندفاعة الدينية بين الملايين من سكان الأحياء الفقيرة والمخيمات وغيرهم في المدن العربية قوية، وإغراءات السلطة والمال والزعامة بالنسبة إلى البعض من أمراء الجهاد وقادة الجماعات والشبان والطموحين في تزايد.

وحتى عندما تظهر بعض بوادر العجز واليأس والتفكك في صفوف الإسلاميين، فإنهم سرعان ما يجدون في الفساد المالي والسياسي والإداري العربي الواسع الانتشار، وفي أخطاء بعض الأنظمة العربية، وفي الفقر والبؤس والتخلف، وفي تطور الأحداث السياسية على نحو يثير اليأس والإحباط في كثير من النفوس. . . يجد الإسلاميون في هذا كله، وفيما لديهم من حوافز دينية، ما يشد أزرهم ويثبت خطاهم على الدرب.

12. الحركة الإسلامية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

عرفت منطقة الخليج والجزيرة أولى الحركات الإسلامية الحديثة وهي

الحركات الإسلامية
في الدول العربية

الحركة الوهابية في القرن الثامن عشر؛ وكان فكر ونشاط محمد بن عبدالوهاب داعية نجد، قائماً على مذهب الأئمة ابن حنبل وابن تيمية وابن قيم الجوزية. وقد ولد عام 1703 في قرية العيينة، ثم درس في المدينة المنورة والعراق، حيث ساهمت أفكاره في تأسيس الدولة السعودية الأولى وتوفي عام 1791.

وقد انتشرت دعوته في الهند وجزيرة سومطرة وأنحاء من أفريقيا. أما في الدول المجاورة والبلاد العثمانية فقد جوبهت بعداء شديد، حيث قام الجيش المصري في زمن محمد علي باشا بتدمير مركز الدعوة. وفي أوائل القرن العشرين أعاد ملك نجد الطموح عبدالعزيز بن سعود إحياء الحركة الوهابية من خلال نشاط "جماعة الإخوان" السلفية المقاتلة التي وحَّد بها المملكة العربية السعودية، والتي انتفت بعدها الحاجة إلى استمرارها حيث اصطدم بها، ثم جرى توطينها وتعويدها مهنة الزراعة للقضاء على بداوتها.

وفي القرن الحالي، وبعد ظهور حركة الإخوان المسلمين في مصر، نشأت فروع لها متفاوتة القوة والتأثير في العراق واليمن والكويت والبحرين.

وقد تزعم الشيخ محمد محمود الصواف الإخوان في العراق بعد عودته من الأزهر عام 1939. وفي دولة الكويت قام عبدالعزيز العلي المطوع عام 1947 بتأسيس أول "أسر" الإخوان المسلمين، كما تم في عام 1952 إشهار "جمعية الإرشاد الإسلامي" و "مدرسة الإرشاد". وكانت شخصيات قيادية عديدة من الإخوان المسلمين قد نزحت إلى دول الخليج العربية مثل محمد قطب ويوسف القرضاوي. وقد امتدت الدعوة بنجاح واسع، إلى شرائح عريضة من الذكور والإناث في كل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ويشكل الإخوان اليوم في دولة الكويت مثلاً

قوة سياسية لا يستهان بها، تدير عدداً كبيراً من النشاطات الإعلامية والدعوية والمالية والطلابية والجمعيات، وبخاصة "جمعية الإصلاح الاجتماعي". كما لعب إخوان الكويت دوراً مهماً في دعم حركة الإخوان في أماكن كثيرة، وبخاصة مصر وسوريا والأردن وفلسطين.

وتربط اليمن علاقات قديمة نسبياً بالإخوان المسلمين منذ أن توطدت الصداقة بين البنا وأحد أمرائها عام 1929 في مستهل الدعوة. غير أن أحد قادة الإخوان، وهو محمود عبدالحليم يقول في مذكراته: «إن الإخوان منذ عرفتهم كانوا يتمنون أن يتخلص اليمن من حكم الأئمة»[130]. ويقول في تصريح آخر: أستطيع أن أقرر أن فكرة إعداد الشعب اليمني للثورة قد نبتت في المركز العام للإخوان[131].

وقد أعيد تأسيس حزب الإخوان المعاصر في اليمن عام 1970 عقب المصالحة بين الملكيين والجمهوريين. ويشترك الإخوان اليوم، ومنذ الوحدة عام 1990 في "حزب التجمع اليمني للإصلاح"، حيث شارك الإسلاميون الإخوان في المجالس النيابية المتتالية.

ويوجد في دول الخليج العربية والجزيرة العربية جماعات أخرى إلى جانب الإخوان أبرزها "الجماعة السلفية" و "جماعة التبليغ والدعوة" الهندية الأصل والجماعات الشيعية المنتمية لفكر آية الله الخميني الثورية أو الجماعات الشيعية الأخرى.

انتمى بعض الشيعة في دول مثل لبنان والعراق ودول الخليج العربية إلى الأحزاب السنية كالإخوان و "حزب التحرير"، وكانت حركة "فدائيان إسلام" الإيرانية التي تخصصت في اغتيال السياسيين، والتي تزعمها

السيد "نواب صفوي" على علاقة وطيدة بحركة الإخوان المسلمين في لبنان ومصر، كما قام بعضهم بترجمة الكثير من مؤلفات سيد قطب ومصطفى السباعي إلى الفارسية؛ فكان فكر الإخوان مطبوعاً متداولاً في إيران، بل إن مرشد الثورة الإسلامية الحالي "آية الله خامنئي" قد ترجم بنفسه قبل الثورة الإسلامية عدداً من مؤلفات سيد قطب[132].

وعندما وقعت الثورة الإيرانية زارها وفد من الإخوان لتقديم التهنئة بعضوية محمد عبدالرحمن خليفة المراقب العام للإخوان في الأردن وجابر رزق ممثلاً عن الإخوان في مصر وسعيد حوى وغالب همت من الإخوان في سوريا وعبدالله سليمان العقيل ممثلاً عن الإخوان في السعودية، حيث وصل الوفد إلى إيران في حزيران / يونيو 1979، كما وصف بيان صادر عن التنظيم الدولي للإخوان السيد الخميني بـ «فخر الإسلام والمسلمين»[133]. وأرسل الإخوان المصريون قبل ذلك وفداً مستقلاً للتهنئة.

وفي لبنان وقفت مجلة "**الأمان**" الإخوانية بقوة مع الثورة الإيرانية، وزار الأستاذ فتحي يكن إيران أكثر من مرة وألقى المحاضرات في تأييدها. غير أن العلاقة تدهورت، وشكل الإخوان المسلمون لجنة في عمّان باسم "لجنة فتح إيران" هدفها «تحويل الشعوب الإيرانية إلى مذهب أهل السنة»[134]. وازدادت الفجوة السياسية والعقائدية مع وقوع الحرب العراقية الإيرانية حيث تقارب الإخوان السوريون مع العراق في حين توثقت روابط إيران بسوريا، حتى إن الشيخ "خلخالي"، قاضي المحاكم الثورية في إحدى زياراته إلى دمشق وصف الإخوان المسلمين بأنهم «إخوان الشياطين»[135].

وفي حرب تحرير الكويت هاجمت الحركات الإسلامية، وبخاصة

حركة الإخوان المسلمين الموقف الإيراني المحايد إزاء هجوم قوات الحلفاء على العراق، واتهم الزعيم الإخواني المصري مأمون الهضيبي إيران بأن لديها أطماعاً لضم الأجزاء الشيعية من العراق[136].

حاولت بعض الجماعات الإسلامية الشيعية والسنية في دول الخليج العربية استخدام العنف، أبرزها محاولة "جهيمان العتيبي" للسيطرة على الحرم المكي عام 1979، والأحداث التي وقعت في البحرين، ومحاولات التفجير في الكويت، وحوادث الأحساء والخبر في الثمانينيات والتسعينيات، والتنظيمات غير المشروعة في سلطنة عُمان.

ورغم الانتشار الواسع للتيار الإسلامي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فإن قيادته ما تزال بيد جماعات الإخوان المسلمين، والتي لا تميل إلى استخدام العنف في هذه المرحلة لاستبعادها إمكانية الاستفادة من هذا المنحى الراديكالي، ولطبيعة عضوية الحركة حيث تطغى الشريحة المتوسطة من الخريجين والموظفين، ولمصالح الحركة المادية والسياسية الواسعة. وترتبط في أحيان كثيرة علاقات حميمة التيار الإسلامي الإخواني والسلفي بالدولة في الخليج بسبب الطبيعة المحافظة للطرفين، ولتوافر الإمكانيات المالية الواسعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مما يسهل عليها الإنفاق المنتظم على تحسين المستوى المعيشي، واستفادة الحركة الإسلامية الواسعة من هذه التسهيلات.

13. مخاطر التشدد الديني

يؤدي تنامي الحركات الإسلامية بأفكارها السياسية والاجتماعية المتشددة إلى مخاطر عديدة قد تهدد جهاز الدولة والمؤسسات التشريعية

والحياة الاجتماعية والثقافية. وينبغي أن يؤخذ بالاعتبار أن هذه الحركات والجماعات قيد التطور الفكري والنمو السياسي في عدد من البلدان العربية، غير أن الفجوة ما تزال واسعة بين حجم شعبيتها من جانب ووضوح أهدافها، ناهيك عن قدرتها على تطبيق شعاراتها بنجاح من جانب آخر.

1. الإسلاميون والديمقراطية: ما يزال فكر الحركات الإسلامية، بما في ذلك الإخوان المسلمون وحزب التحرير والجماعات السلفية والجهاد يتراوح بين التوجهات الأبوية والنموذج المحافظ أو الجهادي المتشدد. وتدل الكتابات المتداولة للإسلاميين على وجود معارضة واسعة في صفوفهم للديمقراطية والتعددية السياسية التي تتضمن حرية المعارضة، وتعدد الأحزاب، والصحافة الحرة، وحق تداول السلطة وغير ذلك، كما هو معمول به في الدول الديمقراطية الحديثة. أما الشرائح الإسلامية التي تؤكد التزامها وإيمانها بالديمقراطية، فهي تقصد عادة شكلاً من أشكال النظام البرلماني المحدود الحريات، حيث تحدد أجهزة الدولة مقدماً هوية المشاركين في العمل السياسي[137].

2. الإسلاميون والمرأة: أشرنا سابقاً إلى التأثيرات السلبية المعروفة التي زرعتها الجماعات الإسلامية في الحياة الاجتماعية العربية، وبخاصة الموقف من حقوق المرأة الاجتماعية والسياسية. ولاشك في أن هذه الجماعات والتنظيمات الإسلامية تختلف في نظرتها لحقوق المرأة في التمثيل السياسي والعمل خارج المنزل وحق التعليم الجامعي المتقدم، والحريات الاجتماعية والفردية، وغير ذلك. كما أن حقائق العصر ومستوى تطور كل مجتمع عربي على حدة ستفرض نفسها على

الإسلاميين في نهاية الأمر. ولكن القطاع العامل والمثقف والطموح من نساء العالم العربي سيعاني الكثير من المشكلات ويواجه العديد من القرارات المتشددة، قبل أن يتحقق النضج السياسي المتوقع لدى هذه الجماعات. ومن المعروف أن بعض الإسلاميين يهاجمون بشدة الحركات النسائية وأهدافها في العالم العربي، ويطالبون المرأة بالعودة إلى المنزل، ويدعون إلى حصر فرص عملها، وعدم السماح لها بالعمل إلا عند الضرورة قدر المستطاع، وفي مجالات محدودة كالتعليم والعلاج والخياطة، في حين تقول آخر الإحصائيات مثلاً إن المرأة تعول 22٪ من الأسر المصرية، أغلبها من الشرائح السكانية الفقيرة، وإن معدل اشتراك النساء في قوة العمل تبلغ 38٪ كما أن مساهمة المرأة الخليجية في تزايد في مختلف مجالات العمل[138].

3. لا تمتلك الأحزاب والجماعات الإسلامية فكراً عملياً واضحاً في مجال السياسة الخارجية، وهذا ما نراه واضحاً في معظم كتب هذه الأحزاب وشعاراتها، وفي سياسات الدول التي وقعت تحت نفوذها.

4. لا تمتلك الحركة الإسلامية المعاصرة كذلك رؤية استراتيجية للتطوير الوطني في الداخل، بمعنى تحديد نوعية المجتمع المطلوب إيجاده في العالم العربي أو الإسلامي أو حتى في منطقة الخليج والجزيرة مثلاً.

يقول د. إسماعيل الشطي أحد أبرز الإسلاميين الكويتيين من تيار الإخوان المسلمين والرئيس السابق لمجلة "**المجتمع**" في تصريح لمجلة "**المجلة**" اللندنية في 28 تموز/ يوليو 1996 ما يلي:

«التيار الإسلامي لا يملك رؤية سياسية للواقع، ولا يولي العمل

السياسي والفكر السياسي أهمية كبيرة بقدر ما يولي الفكر التربوي أو الفكر الحزبي أو الفكر الفقهي، ولذلك يأتي كثير من المواقف غير منسجم مع بعضها».

ويقول د. عبدالله النفيسي، وهو كذلك إسلامي كويتي وأكاديمي معروف لجريدة "الوطن" الكويتية في 15 شباط/ فبراير 1997 ما يلي:

«أنا أشك أن هناك خطاباً إسلامياً في الخليج، هذه الجماعات الموجودة في الخليج هي جزء من النسيج الاجتماعي أكثر منها جزءاً من الخطاب الإسلامي، فالنسيج الاجتماعي في الخليج والجزيرة هو نسيج ما زال قبلياً ومحافظاً وعروبي النزعة ومحافظاً على التقاليد ويهاب الأفكار الجديدة والآليات الجديدة».

5. تظل الحركات الإسلامية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعالم العربي عموماً عرضة لسيطرة الأفكار والعناصر المتشددة مهما بدت هادئة مسالمة في بعض المراحل. فالكثير من النصوص الدينية التي يمكن أن تفهم على أكثر من وجه، قد يعطى في بعض المراحل تفاسير ومدلولات سياسية متشددة تبرر العنف القليل أو الكثير، وهذا ما ينبغي الاهتمام به.

في نهاية كتابه **«الحركة الإسلامية في تونس»**، يتساءل الباحث عبداللطيف الهرماسي: ماذا تمثل الحركة الإسلامية؟ ويقول مجيباً إن الحركة الإسلامية ليست فقط أحد الأصوات التي ارتفعت لتستنكر واقع التبعية واللهاث وراء الغرب، وواقع تفاقم الفوارق الاجتماعية ومحاولة

شريحة حاكمة في العالم العربي والإسلامي لأن تحيا حياة المجتمعات الغربية في مجتمع متخلف يعاني ربع القادرين فيه على العمل من البطالة، بل إن الحركة كذلك صوت جيل ممزق حائر رأى القيم التي كانت تضمن لُحمة المجتمع تنهار، والشقوق تتكاثر في البناء الاجتماعي والتوتر يسود علاقات الأجيال والناس عامة؛ ولذلك فقد برزت الحركة الإسلامية كصوت ماضينا يدين حاضرنا برمته، ويرفضه جملة وتفصيلاً. فهذه الحركة ولدت من رحم هذا المجتمع، وهي نتاج لأزمته.

لقد طرحت الحركة الإسلامية السؤال التالي: لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم؟ وكان جوابها أن المشكلة لا تكمن في الإسلام ذاته، بل في المسلمين الذين تخلوا عنه فحدث الانحطاط وجاء الاستعمار والتخلف.

ولكن هذا الطرح حسب وصف الهرماسي، «مثالي ولا تاريخي». فالتخلف ليس ظاهرة خاصة بالعالم الإسلامي وبالمسلمين، إذ إن هناك شعوباً متخلفة كثيرة غير إسلامية. وتطالب الحركة الإسلامية بتطبيق الشريعة، ولكنها لا تدرس بشكل عميق الأسباب التي عرقلت تطبيق أحكام الشرع وتعاليمه خلال التاريخ الإسلامي، وبخاصة العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ثم إن الحركة الإسلامية منقسمة فيما بينها حول قضية تطبيق الشريعة، فما الذي يطبق: النصوص الحرفية أم "المقاصد"؟ وكيف يتم تجسيم المقاصد في مجتمعات تختلف في درجة تطورها وفي تركيبتها الاجتماعية والثقافية وفي نوعية قضاياها؟[139].

وختاماً، لا يسعني إلا أن أؤكد أن الحل المنشود للصراع الإسلامي-الليبرالي في الدول العربية لا يمكن أن يتجاهل أياً من الطرفين، ولابد من حل سياسي-اجتماعي ناضج في إطار دستوري سليم، يستوعب الشرعية

أو الشعبية العميقة الجذور التي تحظى بها التيارات الإسلامية من جانب، والتيارات السياسية الأخرى من جانب آخر، وبشكل يستفيد كذلك من الخبرة السياسية والإدارية العصرية التي راكمتها عبر سنوات الاستقلال النخب والمجموعات العربية الحاكمة. وإذا لم يتحقق هذا التفاهم التاريخي بسرعة وبشروط عصرية تضمن استقرار وتقدم مجتمعاتنا، فإن كارثة سياسية حقيقية بانتظار العديد من هذه المجتمعات.

الهوامش

1. **صحيفة الشرق الأوسط**، 17/ 3/ 1995.

2. انظر بحثه " الاستراتيجية الجديدة لحركة الاتجاه الإسلامي: مناورة أم تعبير عن الثقافة السياسية التونسية" ، **الدين في المجتمع العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990، ص 339-350.

3. د. زكريا سليمان بيومي، **الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية 1928-1948**، القاهرة: مكتبة وهبة، 1979، ص 81.

4. حسن البنا، **مجموعة رسائل الإمام الشهيد**، القاهرة: دار الشهاب. ب.ت، ص 162.

5. د. زكريا بيومي، الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية، ص 94.

6. خليل علي حيدر، **أضواء على مذكرات حسن البنا**، دار كاظمة للنشر، الكويت، 1989، ص 98.

7. محمد شوقي زكي، **الإخوان المسلمون والمجتمع المصري**، دار الأنصار، القاهرة، 1980، ص 152.

8. محمود عبدالحليم، **أحداث صنعت التاريخ – الإخوان المسلمون: رؤية من الداخل**، دار الدعوة، القاهرة، 1978، جـ1، ص 161.

9. د. زكريا بيومي، الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية، ص 100.

10. خليل علي حيدر، **الإخوان المسلمون: سجل الأحداث**، شركة كاظمة للنشر، الكويت، 1989، ص 68. والمرجع السابق، هامش ص 130.

11. جمال البنا، **مسئولية فشل الدولة الإسلامية في العصر الحديث**، دار الفكر الإسلامي، القاهرة، 1994، ص 53.

12. خليل حيدر، الإخوان المسلمون، ص 67، 69.

13. المرجع نفسه، ص 72.

14. سيد قطب، **معالم في الطريق**، دار الشروق، بيروت، 1983، ص 164.

15. المرجع نفسه، ص 21.

16. المرجع نفسه، ص 11-12.

17. د. يوسف القرضاوي، **أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة**، مكتبة وهبة، القاهرة، 1992، ص 110.

18. خليل علي حيدر، **تيارات الصحوة الدينية**، شركة كاظمة للنشر، الكويت، 1987، ص 59.

19. د. عبدالعظيم رمضان، **جماعات التكفير في مصر: الأصول التاريخية والفكرية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1995، ص 96. وكذلك: د. هالة مصطفى، **الدولة والحركات الإسلامية المعارضة**، مركز المحروسة، القاهرة، 1995، ص 150.

20. جريدة **الخليج**، 27/ 5/ 1986. كذلك هالة مصطفى، الدولة والحركات الإسلامية المعارضة، ص 161.

21. خليل حيدر، الإخوان المسلمون، ص 78، عن **خريف الغضب** لمحمد حسنين هيكل، ص 301-302.

22. د. عبدالعظيم رمضان، جماعات التكفير في مصر، ص 199. وانظر كتاب د. عبدالله فهد النفيسي، **الحركة الإسلامية: رؤية مستقبلية – أوراق في النقد الذاتي**، الكويت، 1989، ص 233-235. وانظر كذلك مقال الكاتب الصحفي محمد صلاح "70 عاماً على تأسيس جماعة "الإخوان المسلمين"، صحيفة **الحياة**، 28-30 آذار/ مارس 1998.

23. د. عبدالعظيم رمضان، جماعات التكفير في مصر، ص 202.

24. المرجع نفسه، ص 210. يطلق الإخوان مثل هذه التصريحات بشكل متكرر ولكن لايوجد دليل على التزامهم بها. د. القرضاوي مثلاً يقول في بعض كتبه ما يلي: «إن ما تريده الصحوة الإسلامية أكبر من مجرد تعديل مواد القوانين الوضعية بمواد إسلامية، فالقانون وحده، لا يبني المجتمعات»، ويطالب في المرجع نفسه بتسليم

السلطة للإسلاميين «لأن عيب كثير من التجارب المعاصرة لتطبيق الشريعة الإسلامية، التي كانت موضع المؤاخذة والتنديد من الناقدين والمراقبين: أنها نُفذت بأيدي غير أهلها، أعني غير دعاتها ورعاتها . . . إن الرسالات الكبيرة تحتاج إلى حراس أقوياء من رجالها وأنصارها يكونون هم المسؤولون الأوائل عن وضع قيمها وتعاليمها النظرية موضع التنفيذ» . انظر: **الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي والإسلامي**، دار الصحوة، القاهرة، 1993، ص 86ـ87.

25. د. عبدالعظيم رمضان، جماعات التكفير في مصر، ص 99. لخص د. صالح سرية، قائد تنظيم الفنية العسكرية، أفكاره في رسالته المسماة "**رسالة الإيمان**". وقد جاء فيها أن «الجمع بين الإسلام والديمقراطية إذن كالجمع بين الإسلام واليهودية مثلاً، فكما أنه لا يمكن أن يكون الإنسان مسلماً ويهودياً في الوقت نفسه لا يمكن أن يكون مسلماً وديمقراطياً». وقال في موضع آخر «إن كل الأنظمة وكذلك كل البلاد الإسلامية التي اتخذت لها مناهج ونظماً وتشريعات غير الكتاب والسنة فقد كفرت بالله . . . فكل من أطاعها مقتنعاً بها فهو كافر . . . وهذا الكفر الجديد أشد كفراً من مشركي الجاهلية». انظر: **النبي المسلح – الرافضون**، رفعت سيد أحمد، لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 1991، ص 33، 40. **والهجرة إلى العنف**، عادل حمودة، القاهرة: سينا للنشر، 1987، ص 27ـ42.

26. لمزيد من المعلومات حول جماعة التكفير والهجرة انظر: **التكفير والهجرة وجهاً لوجه**، رجب مدكور، القاهرة: مكتبة الدين القيّم، 1985، **النبي المسلح – الرافضون**، رفعت سيد أحمد، لندن: دار رياض الريس للكتب والنشر، ص53 وما بعدها (النص الكامل لأقوال واعترافات أمير الجماعة). عبدالرحمن أبو الخير، **ذكرياتي مع جماعة المسلمين (التكفير والهجرة)**، دار البحوث العلمية للنشر والتوزيع، الكويت، 1980. أنظر رمضان، الجماعات، ص 106.

27. د. عبدالعظيم رمضان، جماعات التكفير في مصر، ص 121.

28. انظر بعض الآراء الواردة في كتاب **الفريضة الغائبة في النبي المسلح – الرافضون**، ص127 وما بعدها. انظر د. عبدالعظيم رمضان، جماعات التكفير في مصر، ص 122.

29. تناولت كتب عديدة الظروف التي أحاطت بظهور تنظيم الجهاد؛ من أبرزها **النبي والفرعون**، جيل كيبل، ترجمة أحمد خضر، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1988،

الهجرة إلى العنف، عادل حمودة، 1987، وكتاب **قنابل ومصاحف** للمؤلف نفسه. بالنسبة لعلاقة خالد الإسلامبولي بالتنظيم. انظر: د. عبدالعظيم رمضان، جماعات التكفير في مصر، ص 126.

30. د. عبدالعظيم رمضان، جماعات التكفير في مصر، ص 265.

31. المرجع السابق، ص 281.

32. المرجع السابق، ص 322. عالج عادل حمودة ظروف الجامعات المصرية خلال هذه المرحلة حيث تحولت إلى "جامعة الأعداد الكبيرة" انظر كتابه **الهجرة إلى العنف**، القاهرة: سينا للنشر، 1987، ص 147 وما بعدها. عن الاستفادة من وسائل الإعلام انظر بحث عاطف عدلي العبد " الاتجاهات الدينية 1961 ـ 1981 " مجلة **البحوث**، عدد 22، أيلول/ سبتمبر 1988.

33. **ندوة اتجاهات الفكر الإسلامي المعاصر**: البحرين 6 شباط/ فبراير 1985، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، 1987، ص 637. (ندوة البحرين). يذكر د. خورشيد أحمد هنا أن الجماعة الإسلامية تأسست عام 1940. ويذكر أليف الدين الترابي في كتاب **أبو الأعلى المودودي**، الكويت: دار القلم، 1987، ص 135، أن تاريخ تأسيس الحركة هو الثاني من شعبان 1360 هـ – 26 آب / أغسطس 1941، واختير الأستاذ المودودي أميراً لها. وهو ما يؤيده د. سمير عبدالحميد إبراهيم في كتابه **أبو الأعلى المودودي: فكره ودعوته**، القاهرة، دار الأنصار، 1979، ص 200.

34. انظر: أليف الدين الترابي، **أبو الأعلى المودودي**، ص 211ـ257.

35. **الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 115ـ116.

36. المرجع نفسه، ص 121.

37. **حماة .. مأساة العصر**، إعداد مجموعة من الباحثين في المكتب الإعلامي للإخوان المسلمين، من منشورات "التحالف الوطني لتحرير سورية"، لا ذكر لمكان أو سنة الطبع، ص 161.

38. محمد ضريف، **الإسلام السياسي في الوطن العربي**، الرباط: منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، 1992، ص 166ـ169.

39. د. مصطفى السباعي، **اشتراكية الإسلام**، دمشق: مؤسسة المطبوعات العربية، 1960، ص 9، 17.

40. قمنا بتلخيص عام لأبرز ما جاء في كتبه من أفكار في "**مشاكل الدعاة**" و "**تيارات الصحوة الدينية**" و "**نقد الصحوة الدينية**" وغيرها، وهي من منشورات شركة كاظمة: الكويت.

41. د. حيدر إبراهيم، **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص 80. (إبراهيم، التيارات).

42. جيمس بيسكاتوري، **الحركات الأصولية الإسلامية وأزمة الخليج**، ترجمة د. أحمد مبارك البغدادي، الكويت: مؤسسة الشراع العربي، 1992، ص 167. (بيسكاتوري، الحركات).

43. د. حيدر إبراهيم، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، ص 80.

44. جيمس بيسكاتوري، الحركات الأصولية الإسلامية، ص 167ـ168.

45. انظر:

Yousif M. Chuoeiri, *Islamic Fundamentalism*, Boston: Twayne Publishers, 1990, p 145-153.

وكذلك جيمس بيسكاتوري، الحركات الأصولية الإسلامية، ص 168ـ169.

46. المرجع السابق، ص 171. وكذلك مجلة **المجتمع** الكويتية، 15/ 7/ 1997.

47. صحيفة **الحياة**، 18/ 1/ 1998.

48. مقابلة صحفية مع السيد عبد المجيد ذنيبات في مجلة **المجتمع** الكويتية، 28/ 10/ 1997.

49. مجلة **المجتمع** الكويتية، 22/ 7/ 1997.

50. خالد الحروب، **حماس: الفكر والممارسة السياسية**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996، ص 17.

51. المرجع نفسه، ص 20، 23.

52. عن مقابلة خليل القوقا أحد قادة حماس مع صحيفة **الأنباء** الكويتية، 8/ 10/ 1988 الاقتباس عن كتاب "الحروب" نفسه، ص 29.

53. جورج الراسي، **الإسلام الجزائري: من الأمير عبدالقادر إلى أمراء الجماعات**، بيروت: دار الجديد، 1997، ص 284. (جورج، الإسلام).

54. المرجع نفسه، ص 309.

55. فرانسوا بورجا، **الإسلام السياسي: صوت الجنوب، قراءة جديدة للحركة الإسلامية في شمال أفريقيا**، ترجمة لورين ذكري القاهرة: دار العالم الثالث، 1992، ص 278، 380.

56. المرجع نفسه، هامش ص 278.

57. المرجع نفسه، ص 298.

58. المرجع نفسه، ص 284، 290.

59. المرجع نفسه، هامش ص 293.

60. المرجع نفسه، ص 299.

61. يوسف محمد الشيخ، **أجنحة الإنقاذ: قصة جبهة الإنقاذ الجزائرية من الولادة إلى الاعتقال**، بيروت: مؤسسة العارف للمطبوعات، 1993، ص 119. انظر كذلك مقال " الجزائر عشية أول انتخابات حرة "، بقلم قصي صالح الدرويش، صحيفة **الشرق الأوسط**، 24/ 12/ 1991.

62. المرجع نفسه، ص 50.

63. فهمي هويدي، " قراءة ثانية للحدث الجزائري "، صحيفة **الوطن** الكويتية، 16/ 7/ 1991.

64. جورج، الإسلام، ص 515.

65. د. حيدر إبراهيم، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، ص 67. يقول د. الترابي: «وقديماً شارك يوسف عليه السلام في إدارة الشؤون العامة لتحقيق مصلحة في رعاية تموين العباد لا تتحقق بالبقاء في السجن، بينما كان قد آثر السجن على الفتنة المحتومة. فاللبيب من عرف متى تكون مشاركته فتنة عليه بغير جدوى لحركة تغيير المجتمع نحو الإسلام فيعتزل، وكيف تكون إصلاحاً للمجتمع وتثبيتاً لنفسه فيقبل». في المصدر نفسه عن كتاب د. الترابي "**تجديد الفكر الإسلامي**"، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، 1987، ص 197.

66. محمد ضريف، الإسلام السياسي، ص 230.

67. المرجع نفسه، ص 222.

68. د. عبدالله فهد النفيسي، **الحركة الإسلامية**، ص 401، 415. يتهم د. النفيسي حركة الإخوان في مصر ودول الخليج بالهيمنة المالية والسياسية على "التنظيم الدولي". انظر دراسته في المصدر نفسه وهي بعنوان "الإخوان المسلمون في مصر: التجربة والخطأ"، ص 203 – 268. (النفيسي، الحركة).

69. فتحي يكن، **مشكلات الدعوة والداعية**، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985، ص222ـ223. حرص حزب التحرير منذ بداية ظهوره على إصدار كتب ومراجع وملخصات رسمية لأفكاره، ولم يكن يسمح للأعضاء عادة بتبني آراء أخرى في القضايا الأساسية. وربما كان حزب التحرير أول حزب إسلامي يصدر دستوراً متكاملاً للدولة الإسلامية المراد إقامتها. **من أبرز كتب الحزب مؤلفات الشيخ النبهاني**، ومنها: نداء حار إلى المسلمين من حزب التحرير، نظام الإسلام، نظام الحكم في الإسلام، النظام الاقتصادي في الإسلام، النظام الاجتماعي في الإسلام، التكتل الحزبي... الخ. ومن **مؤلفات الشيخ عبدالقديم زلوم**: كيف هدمت الخلافة، نظام المال في الإسلام. ومن كتب الحزب: مفاهيم سياسية لحزب التحرير، الخلافة، مقدمة الدستور. ومن الكتب الصادرة حديثاً عن الحزب كتاب **حزب التحرير الإسلامي: عرض تاريخي – دراسة عامة**، عوني جدوع العبيدي، عمان، الأردن: دار اللواء للصحافة والنشر، 1993.

70. د. صادق أمين، **الدعوة الإسلامية: فريضة شرعية وضرورة بشرية**، عمّان، جمعية عمال المطابع التعاونية، 1982، ص 78.

71. سليم الهلالي و زياد الدبيج، **الجماعات الإسلامية في ضوء الكتاب والسنة**، لا ذكر لمكان الطبع، 1981، ص137.

72. خليل علي حيدر، تيارات الصحوة، ص 232.

73. دراسة عن الحركات السلفية في لبنان، مجلة المطرقة، العدد نفسه، ص 61.

74. انظر: **الحركات الإسلامية في لبنان**، أسرة مجلة الشراع اللبنانية، بيروت: مطابع دار صنين، 1983، 87ـ141. ومجلة المطرقة - باريس، العدد 3، نيسان/إبريل 1986.

75. نبيل عبدالفتاح، **تقرير عن الحالة الدينية في مصر عام 1995**، القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، 1997، ص 274.

76. انظر:

Shi'ism and Social Protest, Ed. Juan R. I. Cole and Nikki R. Keddie, New Haven: Yale Uni. Press, 1986, p.172

اعتنق حزب الله منذ ولادته نظرية الولي الفقيه التي صاغها الإمام الخميني في كتابه المعروف **الحكومة الإسلامية**. ولا تعرف سلطة الولي الفقيه حدوداً، وهو قائد حزب الله وزعيمه. أما الذي يدير شؤونه فهو الأمين العام. ويتألف حزب الله من مجلس للشورى عدد أعضائه 12 عضواً ومكتب سياسي ومجلس مركزي، وتتخذ القرارات بالأكثرية. ويلاحظ أنه إلى جانب القيادة العلنية المعروفة، توجد قيادة سرية لا يعرف عنها الكثير تأمر وتنهى وحكمها هو الساري. كما يعتمد حزب الله على جهاز أمني شديد التعقيد والفاعلية، أنشئ بمساعدة من حرس الثورة الإيراني والأجهزة الأمنية الفلسطينية، وقد بلغت موازنة جهاز أمن الحزب 70 مليون دولار عام 1992 وهو ما كان يوازي نصف الموازنة العامة للحزب. انظر: د. غسان العزي، حزب الله: **من الحلم الأيديولوجي إلى الواقعية السياسية**، الكويت؛ دار قرطاس، 1998، ص 31-35.

77. صحيفة **الوطن** الكويتية، 17/ 6/ 1997 أعلن ميثاق الحزب في 16 فبراير/ شباط 1985.

78. صحيفة **الأنباء** الكويتية، 23/ 1/ 1989.

79. الحركات الإسلامية في لبنان، ملف الشراع، ص 263.

80. المصدر نفسه، ص 274- 275.

81. صحيفة **الوطن** الكويتية، 20/ 3/ 1988 العبارة الشهيرة في هذا المجال ما جاء في خطاب للإمام الخميني من أن «الثورة الإسلامية لم تقم كي ينخفض سعر البطيخ».

82. صحيفة **الرأي العام** الكويتية، 24/ 5/ 1997.

83. صحيفة **القبس** الكويتية، 21/ 6/ 1988 «يؤكد زعماء حزب الله بأن تأسيسه كان لبنانياً والقرار لبنانياً والإرادة لبنانية. أما الدور الإيراني أو السوري فجاء لاحقاً .. في الحقيقة منذ البداية لعبت إيران دوراً أساسياً في ولادة حزب الله ونشأته ثم نموه .. وحضور إيران في حزب الله أكثر من واضح، فكل رموز الحزب المتداولة إيرانية [صور الخميني والاحتفالات والمناسبات وصور مطهري وقادة الثورة الإيرانية .. الخ]»، د. عزي، حزب الله، ص 63-66.

84. نشرة "**أخبار الساعة**"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 26/ 2/ 1995، ص 7، «لقد كلف الحزب إيران الكثير من الجهد والمال. لكن طهران تمكنت، عبر البوابة الشيعية اللبنانية، من الدخول إلى أزمة الشرق الأوسط كطرف أساسي لا يمكن الاستغناء عنه ... أضف إلى ذلك أن دعم إيران للطرف الوحيد الذي يقاوم إسرائيل عسكرياً ويحمل لواء (الدفاع عن كل العرب والمسلمين) انطلاقاً من لبنان رفع عنها عبء العقدة القومية الفارسية وعقدة الصراع التاريخي بين الفرس والعرب التي برزت خلال حربها الطويلة مع العراق .. لكن النفوذ الإيراني في لبنان يبقى رغم كل شيء محكوماً بالسقف السوري ومحدوداً لأسباب عديدة متنوعة منها عدم الإجماع عليه حتى داخل الطائفة الشيعية نفسها». د. عزي، حزب الله، ص 67-68.

85. صحيفة الوطن الكويتية، 5/ 3/ 1992.

86. صحيفة **الوطن** الكويتية، 19/ 6/ 1997 «كان موقف حزب الله وتقبله الخوض في الانتخابات مدهشاً للمراقبين السياسيين. فبموجب نظرية ولاية الفقيه لا يجوز للمسلم أن يخضع لحكم غير المسلم، والنظام اللبناني لا يديره المسلمون، بحسب رؤية حزب الله. ثم إن الحزب كان قد اتخذ موقفاً معارضاً من وثيقة الطائف .. ومن المعروف أن السيد محمد حسين فضل الله يرفض العملية الديمقراطية التعددية من أساسها». د. عزي، حزب الله، ص 77-79.

87. صحيفة **الحياة**، 18/ 4/ 1992.

88. صحيفة **الحياة**، 25/ 6/ 1996، مجلة **المجلة**، 9/ 6/ 1996.

89. مجلة *TIME*، 21/ 10/ 1991.

90. د. عبدالعظيم رمضان، جماعات التكفير في مصر، ص 225.

91. المرجع نفسه، ص 234 - 235.

92. قارن بين موقف الإخوان هذا، وموقفهم المؤيد للتطبيق الفوري للشريعة في السودان، أو إصرار د. القرضاوي على شروطه الخاصة لإقامة المجتمع الإسلامي. انظر هامش رقم 24.

93. نبيل عبدالفتاح، تقرير الحالة الدينية، ص 165. عن انتخابات الإخوان انظر مقال محمد صلاح في صحيفة *الحياة*، 30/ 3/ 1998.

94. د. زكريا بيومي، الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية، ص 304-305، عن مجلة **الدعوة**، العدد 30 في 28/ 8/ 1951 مقال بعنوان "أيها الرأسماليون لا تحاربوا النقابات" بقلم محمد الغولي، ومقال في مجلة **النذير** في 19/ 6/ 1939.

95. مقال فهمي هويدي، "الأحزاب مذاهب في السياسة"، صحيفتا **الوطن** الكويتية **والأهرام** في 25/ 8/ 1992.

96. نبيل عبدالفتاح، تقرير الحالة الدينية، ص 171.

97. رفعت سيد أحمد، **النبي المسلح: الثائرون**، ص 80-87.

98. د. عبدالعظيم رمضان، جماعات التكفير في مصر، ص 145 - 146.

99. انظر القائمة المفصلة لأعضاء التنظيم في كتاب رفعت سيد أحمد، **النبي المسلح: الثائرون**، ص 109-111.

100. بالإضافة إلى ما ذكرنا من مراجع، ثمة كتب أخرى مهمة في مناقشة الاتجاهات التكفيرية، مثل "**الحكم بغير ما أنزل الله وأهل الغلو**" لمحمد سرور بن نايف، برمنجهام: دار الأرقم، 1987، **الذين ظُلموا**، محمد محفوظ، لندن: دار رياض الريس للنشر، 1988، **الحكم وقضية تكفير المسلم**، سالم علي البهنساوي، القاهرة: دار الأنصار، 1977.

101. د. عبدالعظيم رمضان، جماعات التكفير في مصر، ص 359.

102. مجلة **الأمة** القطرية، العدد 42، آذار/ مارس 1984.

103 . د. عبدالعظيم رمضان، جماعات التكفير في مصر، ص 80 - جرى جدل معروف بين فقيه الشام المحدث "ناصر الدين الألباني" الذي أباح سفور الوجه للمرأة، والشيخ حمود بن عبدالله التويجري من علماء الدين في السعودية، حيث أصدر الأخير كتاباً بعنوان **"الصارم المشهور على أهل التبرج والسفور"** رداً على كتاب **"الحجاب"** للألباني. وقد صدر كتاب التويجري عن مكتبة الهدى بحلب عام 1974. انظر كذلك: إبراهيم الجمل، **فقه المرأة المسلمة**، القاهرة: مكتبة القرآن، 1981، ص 79، صبري المتولي، **الحجاب بين الإفراط والتفريط**، بيروت: دار الكلم الطيب، 1994، ص 81.

104 . انظر: ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، جـ 3، بيروت: دار صادر، 1957، ص 117.

105 . د. عبدالعظيم رمضان، جماعات التكفير في مصر، ص 347.

106 . سيد قطب، معالم في الطريق، ص 140.

107 . عبدالله ناصح علوان، **حكم الإسلام في وسائل الإعلام**، حلب وبيروت: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، 1980، ص 37-38.

108 . د. عبد العظيم رمضان، جماعات التكفير في مصر، ص 386.

109 . صحيفة **الحياة**، 28/ 11/ 1996.

110 . صحيفة **الحياة**، 6/ 2/ 1996.

111 . صحيفة **الحياة**، 16/ 2/ 1997.

112 . صحيفة **القبس** الكويتية، 25/ 2/ 1998.

113 . الإمام حسن البنا، **حديث الثلاثاء**، سجلها وأعدها للنشر أحمد عيسى عاشور، القاهرة: مكتبة القرآن، 1985، ص 219 – 220. عن الجدل حول أرباح المصارف انظر: **أرباح البنوك بين الحلال والحرام**، كتاب أكتوبر، صلاح منتصر، القاهرة: دار المعارف، 1989.

114 . عبدالرحمن عبدالخالق، **القول الفصل في بيع الأجل**، الكويت: دار ابن تيمية، 1985، ص 37-38.

115 . صحيفة صوت الكويت، 16/ 4/ 1992 .

116 . د. أحمد النجار، حركة **البنوك الإسلامية : حقائق الأصل وأوهام الصورة** ، القاهرة: شركة سبرينت، 1993، انظر مثلاً الفصل الحادي والعشرين.

117 . منها كتاب "**سلبيات يجب أن تختفي من حياة الإسلاميين**" للدكتور محمد علي الهاشمي، بيروت: دار البشائر الإسلامية، 1997 .

118 . مجلة **الأمة**، قطر، ربيع الآخر، 1404هـ ص 13 .

119 . مجلة **الأمة**، قطر، محرم 1404هـ، ص 6 .

120 . مجلة **الأمة**، قطر، جمادى الآخرة 1404هـ، ص 4 .

121 . د. يوسف القرضاوي، **الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف**، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985، ص 39، 206 .

122 . محمد الغزالي، **مشكلات في طريق الحياة الإسلامية**، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985، ص 25 ـ 27، ص 112 .

123 . فتحي يكن، **الشباب والتغيير**، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1982، ص 38 ـ 43 .

124 . فتحي يكن، **المتساقطون على طريق الدعوة . . كيف . . ولماذا؟** بيروت: مؤسسة الرسالة، 1984، ص 47 ـ 48 .

125 . فتحي يكن، مشكلات الدعوة والداعية، ص 48 .

126 . د. عبدالله النفيسي، الحركة الإسلامية، ص 14 .

127 . د. عبدالله فهد النفيسي، **الحركة الإسلامية : ثغرات في الطريق**، الكويت، 1992، ص 29 ـ 30 . من مبادئ الإخوان المسلمين الحركية المعلنة في "النقاط التسع" المعروفة «البعد عن هيمنة الكبراء والأعيان لأن هؤلاء تستهويهم الدعوات القائمة التي تستتبع المغانم وتجر المنافع». انظر كتاب د. زكريا بيومي عن حركة الإخوان والجماعات الإسلامية، هامش ص 193 .

128 . د. عبدالله النفيسي، الحركة الإسلامية، ص 216 .

129 . المرجع نفسه، ص 280 ـ 281 .

130 . محمود عبدالحليم، أحداث صنعت التاريخ، 1978، ص 402.

131 . المرجع نفسه، والإشارة هنا لثورة 1948.

132 . عباس خامه يار، **إيران والإخوان المسلمون : دراسة في عوامل الالتقاء والافتراق**، تعريب: عبدالأمير الساعدي، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1997، ص 227.

133 . المرجع نفسه، ص 230ـ231.

134 . د. عبدالله النفيسي، الحركة الإسلامية، ص 249.

135 . عباس خامة يار، إيران والإخوان المسلمون، ص 252.

136 . المرجع نفسه، ص 267.

137 . لمزيد من التفاصيل راجع: د. حيدر إبراهيم علي، **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، عبدالعاطي محمد أحمد، **الحركات الإسلامية في مصر وقضايا التحول الديمقراطي**، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1995، د. عبدالحميد إسماعيل الأنصاري، **الشورى وأثرها في الديمقراطية**، بيروت: المكتبة العصرية، 1980، د. يوسف القرضاوي، **أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة**، القاهرة: مكتبة وهبة، 1992، د. محمد سيد أحمد المسير، **نحو دستور إسلامي: مشروع وضع مواده الأزهر الشريف**، القاهرة: دار الطباعة المحمدية، 1995، د. علي جريشة، إعلان دستور إسلامي، القاهرة: الوفاء للطباعة والنشر، 1985، حزب التحرير، **مقدمة الدستور أو الأسباب الموجبة له**، الكويت: مطابع دار السياسة، 1963، ومراجع أخرى كثيرة.

138 . صحيفة **الشرق الأوسط**، 16/ 3/ 1998.

ثمة انقسام معروف بين الإسلاميين في التعامل مع قضايا المرأة، وبخاصة درجة التحجب وحق العمل خارج المنزل والحقوق السياسية، ومن كتب الإسلاميين المعروفة في هذا المجال: **المرأة بين الفقه والقانون** - د. مصطفى السباعي، بيروت: المكتب الإسلامي، 1975 **الحجاب**، أبو الأعلى المودودي القاهرة: دار التراث العربي للطباعة والنشر، بدون تاريخ، **أيتها الفتاة المسلمة**، منير محمد

الغضبان، الزرقاء: مكتبة المنار، 1982، **الحجاب والسفور في الكتاب والسنة**، إملاء سماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، بيروت: دار ابن زيدون، 1986 **المرأة ومكانتها في الإسلام**، أحمد عبدالعزيز الحصين، الكويت: مطبعة الصحابة الإسلامية، دون تاريخ.

139. عبداللطيف الهرماسي، **الحركة الإسلامية في تونس**، تونس: شركة بيرم للنشر، 1985. ص 185 - 190.

نبـذة عـن المحاضـر

خليل علي حيدر

خليل علي حيدر كـاتب كـويتي، تخرج في كلية المعلمين عـام 1967 وأكمل دراسة التربية والتاريخ في الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي 1979 و1984 ويكتب في صحيفة "**الوطن**" الكويتية منذ عـام 1984، بالإضافة إلى صحف ومجلات أخرى، من المتابعين للحركات الإسلامية في الدول العربية، وعلاقة العالم العربي والإسلامي بالغرب، بالإضافة إلى اهتمامه بعدد من القضايا الأخرى مثل التحديث والتخلف والتنمية.

أصدر عدداً من الكتب حول الحركات الإسلامية، منها "**مستقبل الحركة الدينية**" و "**نقد الصحوة الدينية**" و "**مشاكل الدعاة**" و "**شعارات الصحوة الدينية**" و "**الصحوة الدينية وهموم الوطن العربي**" و "**حوار من الداخل**" و "**الإخوان المسلمون، سجل الأحداث**" و "**التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية**" بالإضافة إلى عدد وفير من المقالات.

صدر من «سلسلة محاضرات الإمارات»

1 ـ بريطانيا والشرق الأوسط : نحو القرن الحادي والعشرين

مالكولم ريفكند

2 ـ حركات الإسلام السياسي والمستقبل

د. رضوان السيد

3 ـ اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية

محمد سليم

4 ـ إدارة الأزمات

د. محمد رشاد الحملاوي

5 ـ السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

لينكولن بلومفيلد

6 ـ المشكلة السكانية والسلم الدولي

د. عدنان السيد حسين

7 ـ مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج

د. محمد مصلح

8 ـ التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية

خليل علي حيدر

9 ـ الإعلام وحرب الخليج : رواية شاهد عيان

بيتر آرنيت

10 ـ الشورى بين النص والتجربة التاريخية

د. رضوان السيد

11 ـ مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية

د. جمال زكريا قاسم

12 ـ التجربة الديمقراطية في الأردن : واقعها ومستقبلها

هاني الحوراني

13 ـ التعليم في القرن الحادي والعشرين

د. جيرزي فياتر

14 ـ تأثير تكنولوجيا الفضاء والكومبيوتر على أجهزة الإعلام العربية

محمد عارف

15 ـ التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة

دانييل سافران

16 ـ أمن الخليج وانعكاساته على دولة الإمارات العربية المتحدة

العقيد الركن/ محمد أحمد آل حامد

17 ـ الإمارات العربية المتحدة «آفاق وتحديات»

نخبة من الباحثين

18 ـ أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن

خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

19 ـ السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط

والصراع العربي ـ الإسرائيلي

د. شبلي تلحمي

20 ـ العلاقات الفلسطينية ـ العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي

د. خليل شقاقي

21 ـ أساسيات الأمن القومي: تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

ديفيد جارنم

22 ـ سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. سليمان القدسي

23 ـ الحركات الإسلامية في الدول العربية

خليل علي حيدر



مـركـز الإمـارات للدراسـات والبـحـوث الاسـتـراتـيـجـيـة
The Emirates Center for Strategic Studies and Research
ص. ب : 4567 ـ أبوظبـي ـ الإمـارات العربية المتحدة
تلفـون: 722776 - 9712 ـ فـاكس: 769944 - 9712 ـ E-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
http://www.ecssr.ac.ae